المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الاستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

العدد الثاني والعشرون
كانون الأول
2020

■ **كسر الحلقة: مقاربة أميركية جديدة للبنان**
معهد الجامعة الأوروبية

■ **استقرار شرق سوريا بعد داعش**
مؤسسة راند

■ **سوريا لا تزال مهمة:**
رسم نهج استراتيجي لسياسة سوريا
معهد الشرق الأوسط

■ **نموذج أميركي جديد للشرق الأوسط:**
إنهاء سياسة الهيمنة الأميركية المضلّلة
معهد كوينسي

■ **التطورات العسكرية والأمنية المتعلّقة بجمهورية الصين الشعبية**
مكتب وزير الدفاع الأميركي

■ **عناصر تحدي الصين**
مكتب وزير الخارجية الأميركي

■ **حرب المنطقة الرمادية:**
تأمّلات تاريخية وانعكاسات معاصرة
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: كانون الأول 2020 الموافق جمادى الأولى 1442

العدد: الثاني والعشرون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

كسر الحلقة: مقاربة أميركية جديدة للبنان..... 5

استقرار شرق سوريا بعد داعش 15

سوريا لا تزال مهمّة: رسم نهج استراتيجي لسياسة سوريا..... 19

نموذج أميركي جديد للشرق الأوسط: إنهاء سياسة الهيمنة الأميركية المضلَّلة..... 29

التطوّرات العسكرية والأمنية المتعلّقة بجمهورية الصين الشعبية..... 51

عناصر تحدّي الصين 63

حرب المنطقة الرمادية: تأمّلات تاريخية وانعكاسات معاصرة..... 67

كسر الحلقة:
مقاربة أميركية جديدة للبنان[1]

نيكولاس نو، معهد الجامعة الأوروبية، 1 أيلول 2020

نحو الانتعاش والإصلاح وبناء السلام

إن إصلاح النخبة اللبنانية الحالية بعيدًا عن السلطة مع تقليل رغبة حزب اللّه وقدرته على استخدام القوة المسلّحة سيكون بالتأكيد مهمة صعبة للغاية حتى لو كان عدد كافٍ من الفاعلين الدوليين والمحلّيين قادرين على الاجتماع ووضع موارد كبيرة وراء هذا الجهد. وسيكون من المستحيل مع ذلك، إذا استمرت شرايين الحياة المحلّية المختلفة لأنها تستند، كما هي في الغالب، إلى صراعات إقليمية غير منقوصة. لتجنّب إعادة إنتاج ما أصبح حلقة قاتلة، يجب على الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لأربع خطوات إقليمية لا غنى عنها لخفض التصعيد:

1. كجزء أساسي من الانضمام مجددًا إلى الاتفاق النووي الإيراني وتنشيطه - على الأرجح في ظل إدارة بايدن الجديدة - وخلاف بعض الأضرار التي أحدثتها إدارة ترامب، من الأهمية بمكان أن تبذل الولايات المتحدة أقصى جهدها من أجل الإطلاق الفوري لحوار إقليمي يركّز على المفاوضات السعودية الإيرانية المباشرة لتهدئة (وإنهاء) الصراعات المتعددة في المنطقة التي تتأثر أساسًا بالعداء المتبادل والسياسات العدائية تجاه بعضها البعض.

2. تحت هذه المظلة، وفي سياق الخطوات الأوسع لحسن النية من قِبل جميع الأطراف المصمَّمة على وضع الأسس لحوار إقليمي مستدام، يجب على الولايات المتحدة التفاوض على "تجميد" الصراع بين حزب اللّه و"إسرائيل" - في كل من لبنان وسوريا - لمدة 12 شهرًا

---

[1] تعريب: ريم شبلي.

Nicholas Noe, "Breaking the Cycle: A New American Approach to Lebanon", Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, Issue 2020/35, September 2020.
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/68378/PB_2020_35_MED.pdf?sequence=1&isAllowed=y

بالنظر إلى أن ذلك يشكّل نقطة احتكاك وشيكة محتملة لحرب واسعة النطاق. قد يستلزم ذلك على وجه التحديد الوقف المؤقت لـ (أ) عمليات نقل الصواريخ عبر الحدود إلى لبنان، (ب) مواصلة تطوير برنامج الصواريخ الدقيقة لحزب اللّه و (ج) العمليات العسكرية عبر الحدود مقابل وقف مؤقت للضربات العسكرية الإسرائيلية عبر الحدود ضد حزب اللّه.

3. يجب على الولايات المتحدة أن تشجّع "إسرائيل" بقوة على نقل شمال الغجر المحتلة ومزارع شبعا "المتنازع عليها" وتلال كفر شوبا إلى وصاية الأمم المتحدة (وإعادتها في النهاية إلى لبنان) من أجل إنهاء بؤرة التوتر المتمثّلة بـ "الأراضي المحتلة والمتنازع عليها" والتي تستمر في تهديد السلام والأمن الإقليميَّين على الرغم من أن الأراضي نفسها صغيرة بشكل لا يصدَّق وقليلة القيمة الاستراتيجية المضافة لأي من الدولتين.

4. على الولايات المتحدة أن تطالب بترسيم الحدود البحرية بين "إسرائيل" ولبنان حسب الادعاء القانوني الحالي للبنان. وهذا يعني الانسحاب الفعّال من "خط هوف " في عهد أوباما، والذي اقترح منح ما يقرب من 55٪ من المنطقة "المتنازع عليها" للبنان و45٪ لـ "إسرائيل". بالنظر إلى أن المطالبة الحدودية البحرية الحالية للبنان هي (أ) فريدة تقريبًا في العالم بعيدًا عن الحد الأقصى المسموح به بموجب القانون الدولي، و (ب) أنه حتى مع هذا الخط، فإنّ معظم - إن لم يكن كل - حقل كاريش الغني بالطاقة سيكون متاحًا لـ "إسرائيل" وحدها لتطويره مع استقرار معزَّز بشكل كبير، فإن إنهاء النزاع الحدودي البري والبحري بين دولتين منخرطتين بحكم القانون وبحكم الواقع في صراع دام عقودًا من الزمن يجب أن يخدم المصالح الأمنية والاقتصادية الشاملة لكل من الدولتين والمصالح الأميركية والأوروبية.

من خلال إزالة، أو على الأقل تجميد، هذه المصادر الأربعة الرئيسية للصراع الإقليمي التي تطغى معًا بلا هوادة على آفاق جهود الإصلاح المحلية في لبنان، يمكن للولايات المتحدة أن تخلق فعليًا "مساحة تنفُّس" قصيرة المدى لنهج جديد متعدّد الأطراف يهدف إلى تحقيق نموذج عادل ومستدام للإصلاح والاستقرار. قد يعني هذا على وجه التحديد تركيز الطاقة الدبلوماسية الأميركية والموارد المادية والتحالفات الإقليمية على العديد من اللبنات الأساسية للتحول السياسي الاجتماعي، وكلها معروفة لدى اللبنانيين:

1. انتعاش دائم من الانفجار. نظرًا للاحتياجات الهائلة الناتجة عن مأساة 4 آب - تقدّر تكاليف إعادة إعمار القطاع العام وانتعاشه وحدها بين 1.8 و2.2 مليار دولار- فمن الأهمية بمكان أن نضع أولًا الهياكل والمؤسسات المناسبة التي يمكن أن توفّر معًا الإغاثة الفورية والحماية طويلة الأجل ضد كوارث المستقبل.

• **إدارة مساعدات الطوارئ من المصدر.** تفتقر معظم الهياكل الحكومية في لبنان إلى الشفافية والثقة والكفاءة. في حين يجب توجيه بعض المساعدات الطارئة إلى المنظمات غير الحكومية التي تم التدقيق بها جيدًا، يجب على المانحين الدوليين الحذر من تركيز الأموال خارج الحكومة فقط لأنّ الفساد وانعدام الشفافية يمثّلان أيضًا مشكلة في قطاع المنظمات غير الحكومية في لبنان، كما يجادل البعض في نظام الأمم المتحدة الإقليمي. بدلًا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة بحث دعم الهياكل المتخصّصة وبالتحديد ذات البُنى الدستورية المرتبطة بالشرعية المؤسَّسية في الإشراف على الإغاثة الطارئة. إن القوات المسلحة اللبنانية والقضاء والمسؤولين المنتخبين على اختلاف مستوياتهم (على سبيل المثال بعض أركان الطبقة السياسية اللبنانية) جميعهم لديهم عناصر يمتلكون المهارات والصدق والصلاحية لأداء واجب وطني تاريخي. بدلًا من الاستعانة بمصادر خارجية للمهمة، وزيادة تقويض الدولة، يجب على الولايات المتحدة بالتالي العمل مع شركاء محلّيين ودوليين للمساعدة في صياغة هياكل دولة لبنانية تتمتع بالشفافية وذات مصداقية - تتألف من أفراد لبنانيين مؤهلين - يمكنها تقديم الإغاثة والمساءلة التي يحتاج إليها المواطنون ويطالبون بها بشكل عاجل.

• **التحقيق في الانفجار عبر قضاء مستقل.** وبالمثل، على الرغم من أن إجراء تحقيق دولي وحتى محكمة دولية بشأن الأحداث المأساوية التي وقعت في 4 آب/أغسطس قد يبدو للبعض داخل لبنان وخارجه خطوات لا غنى عنها، إلا أنها لا تفعل شيئًا لمعالجة الخلل المؤسسي الكامن الذي يستدعي التدخل الخارجي في المقام الأول: الافتقار التام لاستقلال القضاء. على هذا النحو، من الأهمية بمكان أن تقود الولايات المتحدة جهدًا قويًا متعدد الأطراف لممارسة الضغط من أجل الموافقة الفورية على مشروع قانون استقلال القضاء القوي، المعروض حاليًا على البرلمان، باعتباره أفضل طريقة لفرض العدالة والمساءلة على المدى الطويل. على المدى القصير، في حين أن التحقيق الذي قد يشمل الأمم المتحدة وحتى محكمة دولية/وطنية مختلطة قد يكون مفيدًا، يجب على الولايات المتحدة أن تتبع نفس النهج لإدارة المساعدات

الطارئة وأن تدعم وتساعد في تمويل مثل هذه الجهود فقط إذا كانت متجذّرة في هياكل الدولة اللبنانية العاملة بشكل جيد مع غالبية من الأفراد اللبنانيين المؤهلين.

2. الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي. من أجل استمرار أي جهود إصلاح جوهرية، فإن شبح الجوع والتضخم المفرط - مع كل ما يصاحبه من مخاطر الجريمة والعنف – يجب تبديده بقوة.

- **خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي وإعادة تنظيم القطاع المصرفي**. يجب على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح أن تقييد خطة إنقاذ كاملة من صندوق النقد الدولي - إذا ركّزت على الإصلاح المستدام وبناء المؤسسات - لتوجيه الضغط ضد حزب اللّه (من خلال اقتراح تحييده السياسي، كمثال واحد فقط) يؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية لمصالح الجميع باستثناء حزب اللّه، وهو (أ) أقوى قوة محلية قادرة على تحمّل أي فراغ حكومي أو مزيد من انهيار الدولة و (ب) يمكن أيضًا أن يصوّر نفسه ولبنان على أنهما ضحية لتدخل أميركي يهتم فقط بالقضاء على حزب اللّه، بغضّ النظر عن الاستحالة العملية أو التكلفة التي يتحمّلها الآخرون. لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تدعم متطلبات التدقيق والشفافية وإعادة التنظيم الخاصة بصندوق النقد الدولي كجزء من نهجها الشَرْطي (نقد الإصلاحات خطوة خطوة) الذي يحكم خطة إنقاذ كاملة جنبًا إلى جنب مع متطلّبات تمويل "سيدر" المماثلة التي تستهدف أيضًا القطاعات غير الفعّالة والفاسدة مثل الطاقة.

مع الانكماش الكبير في القطاع المصرفي لن يكون هذا بالطبع عملية جيدة لبعض الحلفاء والشركاء الاقتصاديين لأميركا وأوروبا المتورّطين منذ فترة طويلة في الهياكل الفاسدة وغير الفعّالة التي دمّرت بشكل ممنهج القطاع المالي في لبنان الذي كان يُتَباهى به، والذي انفجر حرفيًا في كارثة بشرية يوم 4 آب/أغسطس. بدلًا من ذلك قد يعترّض البعض على أن صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى تمثّل شركاء غير مناسبين للبلدان التي تكافح للخروج فعليًا من مشاكلها. وبينما يجب على الولايات المتحدة على الأقل استكشاف إعادة تقييم أساسية للمؤسسات المالية الدولية التي تدعمها، ويجب عليها التأكيد على الحاجة إلى برامج قوية لشبكات الأمان الاجتماعي، ففيما يتعلّق بلبنان يمثّل طريق صندوق النقد الدولي أفضل مسار للمضي قُدمًا من وجهة نظر المصالح الأميركية ، بالنظر إلى (أ) التهديد للسلام والأمن الإقليميين الذي تمثّله حالة لبنان اليوم، (ب) عدم وجود البدائل السريعة

(وطبيعتها الإشكالية)، أي "التحوّل إلى الشرق"، و(ج) الخصخصة الطفيلية واسعة النطاق في لبنان، مما يجعل صندوق النقد الدولي يبدو كمنارة للعدالة الاجتماعية بالمقارنة.

• **مساعدة فورية من صندوق النقد الدولي لفيروس كوفيد -19 ووديعة خليجية.** قبل الانفجار بفترة طويلة، أوضح صندوق النقد الدولي استدامة الديون وشروط التدقيق والإصلاح لكل من حزمة الإنقاذ واسعة النطاق المذكورة أعلاه (تصل إلى 10 مليارات دولار) والإغاثة المتعلقة بكوفيد (800 مليون دولار). للحصول على أموال كوفيد 19 التي تشتد الحاجة إليها، كانت النقطة الشائكة الرئيسية هي أن تظهر الحكومة "نيّة" جادّة لتصميم خطة القدرة على تحمّل الديون، وهو ما يعني عمليًا (أ) على الأقل إشراك الدائنين الأجانب في مفاوضات حول إعادة هيكلة القروض غير المسدَّدة، (ب) الاتفاق أخيرًا على حساب خسائر الدولة (ج) طرح رؤية لكيفية تحقيق القدرة على تحمّل الديون.

لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تركّز الضغط الدولي على تلبية لبنان لهذه الشروط الثلاثة، إلى جانب خطة الإنقاذ الشاملة وشروط سيدر، إذا لزم الأمر من خلال رفع احتمالية فرض عقوبات متعدِّدة الأطراف (بدلًا من عقوبات أحادية الجانب) من جانب الأمم المتحدة. يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تنظر في دعم ممارسة حقوق سحب الحصص في لبنان (500 مليون دولار)، والتي من شأنها أن تفتح معًا ما يقرب من 1.3 مليار دولار من الدعم المالي قصير الأجل الذي تشتد الحاجة إليه والذي يمكن أن يحقّق الاستقرار في الأشهر الصعبة المقبلة ويساعد في تعزيز خطوات الإصلاح الملموسة الإضافية. أخيرًا، يجب على الولايات المتحدة أن تشجّع بقوة حلفائها في مجلس التعاون الخليجي على الالتزام بإيداع مبلغ كبير من الدولارات في البنك المركزي اللبناني كوسيلة لبناء المزيد من حُسن النيّة للحوار الإقليمي والاستثمار في إعادة تموضع لبنان بشكل عام.

3. التحوّلات الهيكلية. من خلال تشكيل تركيز دولي مستدام على التغييرات المؤسَّسية طويلة الأجل، يمكن للولايات المتحدة وشركائها الدوليين توفير القوة القاهرة اللازمة لمساعدة المواطنين اللبنانيين أخيرًا على بناء دولة مستقرة وعادلة وغير طائفية.

• **إعادة توجيه العقوبات المالية الأميركية نحو التعددية ومكافحة الفساد.** يجب إعادة التفكير عالميًا في الانتشار الواسع للعقوبات المالية الأميركية الأحادية الجانب التي فرضتها الإدارات المتعاقبة، خاصة في حالة لبنان، حيث يجب على الولايات المتحدة تجنّب تمديد إجراءات

العقوبات ضد المعارضين السياسيين بناءً على علاقتهم بحزب اللّه بدلًا من الفساد بشكل عام (أي بموجب قانون ماغنتسكي أو قانون قيصر أو الأوامر التنفيذية السابقة). وبالتالي، في حين أن العقوبات المتعلقة بالتعريفات الأميركية للإرهاب والجريمة ستستمر على الأرجح فيما يتعلق بحزب اللّه والتجارة مع الحكومة السورية التي يقودها الأسد، يجب على الولايات المتحدة أن توجّه طاقاتها لبناء عقوبات متعدِّدة الأطراف بقيادة الأمم المتحدة لتشجيع قبول شروط إصلاحات صندوق النقد الدولي / سيدر ولمساعدة المؤسسات اللبنانية فعليًا على وقف التدفّقات المالية الفاسدة واستعادة الأصول، سواء من حلفائنا أو خصومنا. لحسن الحظ، نظرًا لأنّ الفساد المحلي اللبناني ليس كبيرًا بما يكفي ليؤدّي وحده إلى مأزق دولي، فإن احتمالية استخدام حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو أي عوائق أخرى ضد مثل هذا الجهد يمكن التحكُّم بها بشكل معقول، مما يسمح للولايات المتحدة بقيادة تطوير عقوبات شاملة وجهود استرداد الأصول المتعلِّقة بأهداف محدَّدة لبناء المؤسسات، بدلًا من العقاب الذي يمكن أن يحسِّن بشكل كبير آفاق الإصلاح قصيرة وطويلة الأجل في لبنان.

• **اللامركزية.** ينبغي على الولايات المتحدة أن تدعم إصلاح اللامركزية الإدارية، حيث تجري حاليًا مناقشة نسخ منه في البرلمان. كما أشار تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط في تموز/يوليو 2020، "إلى أن الأوليغارشية تزدهر في إبقاء جميع عمليات صنع القرار تحت سيطرتها في العاصمة بيروت. واللامركزية هي وسيلة لزيادة الشفافية، وزيادة كفاءة صنع القرار، وتمكين المواطنين، وتخفيف القبضة الخانقة التي تمارسها الأوليغارشية على جميع قرارات وأموال الدولة. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ ذلك بشكل فعّال إلا من خلال بناء القدرات المحلّية في مهارات الحكم على المستوى البلدي والإقليمي التي تعطِّل الفساد وتدعم إدارة سيادة القانون".

• **استحداث فرع تشريعي من مجلسين لإنهاء الطائفية تدريجيًا.** وفقًا للدستور اللبناني، المعدَّل بعد اتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، كان من المفترض أن تكون الدولة قد أنشأت بالفعل فرعًا تشريعيًا من مجلسين يضم مجلسًا طائفيًا أدنى ومجلسًا طائفيًا أعلى، بحيث سيكون لهذا الأخير اختصاص لعدد محدود من الموضوعات ذات الأهمية الوطنية الخاصة. يجب على الولايات المتحدة أن تدعم بشكل عاجل حوارًا وطنيًا متجدِّدًا لتحقيق هذا الهدف باعتباره أفضل وسيلة من أجل التقليل التدريجي لآفة الطائفية، والتي غالبًا ما تمارسها القوى المحلية والدولية على حساب المواطنين اللبنانيين كافة.

• **الانتخابات المبكرة.** ينبغي على الولايات المتحدة أن تشجِّع بقوة تمرير قانون انتخابي أكثر إنصافًا - وهو قانون من شأنه أن يساعد حتى جزئيًا في فتح النظام أمام الأحزاب والائتلافات غير التقليدية - من أجل تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة معًا (المحددة حاليًا لعام 2022). أولًا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان إجراء انتخابات جديدة بالنظر إلى الوضع المتدهور والشرعية المتدهورة للهياكل الحاكمة القائمة. ثانيًا، إذا كانت الانتخابات ستمضي قُدمًا، فيجب تحديدها مبكرًا لكل من البرلمان والرئاسة (التي تقع تحت مسؤولية البرلمان المنتخب حديثًا بموجب الدستور). سيؤدي ذلك إلى تقليص احتمالات الصراع الشامل من خلال تحديد الانتخابَين السياسيَّين المهمَّين في نفس الوقت بشكل فعّال بدلًا من أن يسود التنافس، وسيزيد من احتمالية أن يتخذ اللبنانيون خيار التغيير الشامل على المستويات التنفيذية والحكومية والبرلمانية كلها دفعة واحدة. من الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أنه كجزء من "مبدأ أيزنهاور" الذي تم إحيائه، يجب على الولايات المتحدة الامتناع صراحة عن دعم أي جانب – حتى الذي تعتبره أكثر "إصلاحًا" أو مؤيدًا لأميركا - ويجب أن تعمل مع حلفائها وخصومها لإحداث تأثير "وقف إطلاق النار" المتبادل عندما يتعلق الأمر بالتدخل الخارجي في الانتخابات اللبنانية.

بعبارة أخرى، يجب تجنّب تكرار سيناريو انتخابات عام 2009، التي شهدت إنفاق حلفاء الولايات المتحدة وحدهم مئات الملايين من الدولارات جنبًا إلى جنب مع القوات الموالية لإيران التي أنفقت مبالغ كبيرة أيضًا. يجب تجنّب ذلك بشدة، وإذا لزم الأمر ردعه عن طريق الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة والضغط. في حين أن هذا قد يعني بالطبع خسارة قصيرة المدى لحلفاء الولايات المتحدة (وإن لم يكن بالضرورة)، فإن المكاسب المتوسطة والطويلة الأجل من إنشاء تحيُّز أميركي واضح تجاه استقلالية المؤسسات اللبنانية ومساءلتها وشفافيتها قد تكون مهمّة ودائمة.

4. تعزيز السيادة والأمن. نظرًا لجميع الإخفاقات السابقة في التعامل بقوة مع القدرات المسلّحة المستقلة لحزب اللّه، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقود نهجًا مختلفًا متجذّرًا في حوار إقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية وخاليًا من النزاعات الإقليمية بين "إسرائيل" ولبنان، على أساس الاعتقاد بأن أفضل طريقة - أخلاقيًا واستراتيجيًا - لتقليص قدرة الحزب ورغبته في ممارسة القوة هي عبر جرِّه إلى علاقة جدلية مع مؤسسات لبنانية ديمقراطية قوية.

• **حوار استراتيجية الدفاع الوطني.** في سياق التفاوض على اتفاق أمني إقليمي، يجب على الولايات المتحدة أن تشجّع فورًا حلفاءها التقليديين وجميع الفاعلين اللبنانيين على إعادة الانخراط في حوار استراتيجية الدفاع الوطني التي أعلن حزب اللّه والرئيس ميشال عون والقوات المسلّحة اللبنانية وجميع الأحزاب "الموالية لأميركا" علنًا أنهم يدعمونها. كجزء من هيكل الحوافز المقدَّم علنًا أو بشكل خاص، ينبغي على الولايات المتحدة: (أ) السعي إلى دعم استراتيجية دفاع وطني تمكّنها حتى بشكل هامشي أن تبدأ في ربط صنع القرار العسكري لحزب اللّه بالهياكل اللبنانية الوطنية، (ب) الاستغناء عن الجهود التي تأتي بنتائج عكسية لربط المساعدة باستراتيجية "فرِّق تسُد" للجيش اللبناني، أي السعي إلى معاقبة الضباط / الوحدات التي تعتبر مناهضة لحزب اللّه بشكل غير كافٍ، ثم تشجيع القوات المتبقّية على تحدّي حزب اللّه.

هذا النهج لا يخاطر فقط بتقسيم القوات المسلحة اللبنانية، ربما على أسس طائفية كما حدث أثناء الحرب الأهلية، ولكنه بالتأكيد سيضعِّف بشدة المؤسسة الوطنية الواحدة التي استثمرت أميركا موارد كبيرة لبنائها على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، والتي لا تزال تحتفظ بدرجة عالية من المصداقية بين اللبنانيين. (ج) على الرغم من أن عملية حوار استراتيجية الدفاع الوطني التي سيتم إحياؤها ستستفيد بشكل كبير من إنهاء النزاعات على الأراضي المحتلة / الحدود البحرية بالإضافة إلى 12 شهرًا خالية من الصراع بين حزب اللّه و"إسرائيل"، إلا أنه ينبغي استكمالها بمشاركة أميركية مع الحلفاء (وخاصة "إسرائيل") بشأن مسألة تزويد القوات المسلّحة اللبنانية بأسلحة تسمح لها بالدفاع عن الأمة بأكملها بمصداقية، سواء من الجماعات الإرهابية أو من أي دولة معادية. بالنظر إلى مخاوف "التفوّق العسكري النوعي" لـ "إسرائيل" والقانون الأميركي الحالي، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى أولًا إلى استكشاف وتطوير صيغة من شأنها تحقيق توازن مقبول مع مرور الوقت على غرار ربط القدرات العسكرية لحزب اللّه تدريجيًا بالمؤسسات الوطنية السيادية أثناء بناء القوات المسلّحة اللبنانية في مجالات الدفاع الوطني التي لم يتمكنوا من توفيرها من قبل.

• **دعم استمرار ولاية اليونيفيل في الوضع الراهن.** بالنظر إلى الهشاشة الشديدة للوضع الحالي، والمساهمة المهمّة التي واصلت قوات الأمم المتحدة تقديمها في الحفاظ على "سلام نسبي" على مدى السنوات الـ 14 الماضية على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، يجب على الإدارة المقبلة الاستغناء عن تهديدات إدارة ترامب بوقف التمويل أو حتى الفيتو ضد تجديد

تفويض اليونيفيل السنوي ما لم يتخذ نهجًا أكثر عدوانية وأحاديًا ضد حزب اللّه، على سبيل المثال، فهو قرار يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 بينما يؤدي في نفس الوقت إلى تأجيج التوترات نحو ما قد يكون على الأرجح مجموعة من النتائج السلبية للولايات المتحدة وحلفائها.

خاتمة

إذا استمرت السياسة الأميركية تجاه لبنان في مسارها الحالي المتمثِّل بالعقاب الجماعي، أو حتى أكثر قسوة، فإن احتمالات انتشار عدم الاستقرار والبؤس والعنف ستزداد فقط للشعب اللبناني وشعوب المنطقة بشكل عام. فبدلًا من المخاطرة بالسياسة اللبنانية وبجزء كبير من سياسة أميركا في الشرق الأوسط بشكل عام لإيذاء حزب اللّه وإيران - أي نهج إدارة ترامب الفاشل - يمكن للإدارة الأميركية الجديدة الاستفادة من هذه اللحظة من الخسارة الجماعية والانتكاسة الإقليمية تقريبًا، أي بالنظر إلى الانكماش الاقتصادي، وكوفيد 19، وتوسيع نطاق النزاعات المسلحة، من أجل اتباع سياسة دبلوماسية عدوانية وخفض التصعيد ومعايير تفاوضية مرنة. إن اتخاذ الخطوات المذكورة أعلاه، خاصةً الخطوات الإقليمية الأربع الأولى "الصعبة للغاية"، لن يضمن بالتأكيد حلًا قصير المدى لأسلحة حزب اللّه، ولن يضمن استدامة المؤسسات الديمقراطية المسؤولة التي تكتسب السيادة في جميع أنحاء لبنان، فهو مع ذلك سيوفّر أفضل فرصة لوقف معاناة لبنان الفورية، والتراجع عن سلسلة من الصراعات العنيفة التي تبدو مرجحة بشكل متزايد والتي من شأنها أن تكون مدمِّرة لجميع المعنيين، ووضع أُطر عمل متوسطة وطويلة المدى لما يمكن أن نأمله بشدة لإعادة استيلاد لبنان، على الرغم من أنه سيكون هذه المرة من خلال تصرّفات اللبنانيين الذين تم تمكينهم من قِبل مؤسساتهم السيادية مع بعض المساعدة الحقيقية من أصدقائهم.

استقرار شرق سوريا
بعد داعش[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند،
تشرين الثاني، 2020

الملخّص التنفيذي

أولًا: إن التعافي المبكّر في شرق الفرات سيؤثّر بشكر قوي على استعادة الحاجات الأساسية وعلى الوصول إلى الموارد الطبيعية في المنطقة.

يجب أن يكون التخفيف من النقص في المياه والكهرباء، مع تكثيف الجهود لاستعادة قطاعي الزراعة والبتروكيماويات في المنطقة، من أهمّ الأولويات الأوّلية لتحقيق الاستقرار المركّز محليًا، وخصوصًا إعادة تشغيل مرافق إنتاج النفط والغاز في محافظة دير الزور التي ستكون ذات قيمة، نظرًا للإيرادات الكبيرة التي يمكن أن تدرّها للمساعدة على تمويل التعافي المبكر.

من الخطوات الحاسمة لتحقيق التعافي إزالة العبوّات الناسفة والأفخاخ المتفجرة والألغام الأرضية التي تركها مقاتلو "داعش" وراءهم على الأرجح.

في حين أن مصادر معلوماتنا لم تتمكن من تأكيد حجم هذه المخاطر في منطقة شرق الفرات فإن تجارب القوّات الحرّة ومقدّمي المساعدات المدنية في الرقّة والموصل، وكذلك في المناطق الريفية المحيطة، تشير إلى أن الذخائر غير المنفجرة ستشكل تحدّيات كبيرة في منطقة شرق الفرات.

---

[1] تعريب: جلال الطفيلي.

James A. Schear, Jeffrey Martini, Eric Robinson, Michelle E. Miro, James Dobbins, "Stabilizing Eastern Syria After ISIS", Rand Corporation, November 2020
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2541.html

ثانيًا، إنّ التعافي في منطقة شرق الفرات على المدى الطويل سيعتمد نوعية الترابط في المنطقة وماهيته.

بالنظر إلى أن المناطق الريفية والمراكز المدنية الرئيسية في شرق الفرات تقع إلى حد كبير على جوانب مختلفة من نهر الفرات، فمن غير الواضح إلى أيّ مدى يمكن استعادة القطاع الزراعي بالكامل إذا استمرت سلاسل التوريد من المنتج إلى البائع في التعطل بسبب الجسور غير السالكة. يُعدّ إصلاح الجسور والمواصلات أولوية دائمة لتحقيق الاستقرار في المناطق، ولكن استعادة المواصلات في هذه الحالة قد يغذي أيضًا القلق المحلّي من فقدان قيمة نهر الفرات كمنطقة عازلة، نظرًا لأن الحرب الأهلية الكبرى لا تزال مستمرة.

هناك سحابة أخرى من الشك تخيّم على السكان النازحين في المنطقة - على وجه التحديد، مدى سرعة تدفق العائدين وحجمهم، وما إذا كانوا سيختارون العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية أو يختارون النزوح إلى المناطق السكنية القريبة، وذلك بالنظر إلى الشكوك حول من يسيطر على مناطقهم بعد "داعش".

خلاصة القول هنا هي أن تقسيم مناطق الاستقرار ستكون نتيجته غير محسوبة إلى أن يتحقق التواصل عبر شرق الفرات بشكل آمن.

ثالثًا، بالنظر إلى التقلّبات الكبيرة في سوريا فإن خيارات القوى الرئيسية لتحقيق الاستقرار في شرق وادي الفرات في مرحلة ما بعد داعش لا تزال غير واضحة.

يوجد مساران نحو الاستقرار في الفصل الرابع. إن أفضل الطرق لتحقيق الاستقرار، والتي تمّ توضيحها في الفصل الرابع، يُنظر إليها على أنها حالات طارئة معقولة، وإن كانت افتراضية، يجب تنسيقها إذا - وفقط إذا - اختارت قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام عدم الاعتراض بقوة على وجود الطرف الآخر، بينما تكثر الشكوك بالنسبة لالتزام قوات سوريا الديمقراطية به.

في حين أن طرد مقاتلي داعش إلى حد كبير من معاقلهم، والرد على الهجمات التركية الأخيرة على القوات الكردية على طول الحدود السورية التركية في المحور الشمالي، سيستمر في إثارة تساؤلات بشأن استعداد قوات سوريا الديمقراطية وقدرتها على إكمال العمليات في شرق سوريا وكذلك الاحتفاظ بالسيطرة على حقول النفط والغاز في المنطقة.

إن دمشق تواجه تحدّياتها الخاصة. بعد استعادة الغوطة الشرقية ودرعا كثف نظام الأسد ضغوطه على معاقل الثوار في محافظة إدلب. ومع ذلك لا تزال جيوب داعش المتبقية جزءًا من المشهد. وبشكل عام ستستمر مهمة تأمين الأراضي الغربية لسوريا في أن تكون رافعًا رئيسيًا للنظام، ومن المرجح أن يعيق قدرته على استعادة الأراضي شرق نهر الفرات بالقوة.

أيضًا، كما ذكرنا سابقًا، قد تختار دمشق استكشاف نتيجة العلاقة مع قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، وعرض عدم الاعتراض على الحكم الذاتي الفعلي لوطنهم الكردي.

تم بالفعل إجراء اتصالات بين دمشق والسلطات الكردية السورية المحلية، وهو ما أثار القلق في أنقرة.

والسؤال الأبرز هنا ما إذا كان بإمكان قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية إبرام صفقة بشأن تقاسم عائدات النفط والغاز، وكيف ستعمل القوات الكردية على تعديل وجودها في محافظة دير الزور، وربما تقليصه. في هذا السيناريو، قد لا يزال نظام الأسد يواجه ضغوطًا لتحقيق الاستقرار في المحافظة، على الأرجح من خلال استمالة زعماء القبائل الأكثر مرونة في المنطقة، لكن كيفية تنفيذ ذلك من الناحية العملية غير واضحة تمامًا.

رابعًا، سيكون القبول المحلّي لتحقيق الاستقرار ضرورة حاسمة لضمان عدم استعادة داعش للأرض التي خسرتها.

على الجانب الشمالي الشرقي من الوادي، ونظرًا لأن قوات سوريا الديمقراطية لا تتمتع بشرعية قوية مع القبائل العربية المحلية، فإن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والقوات الحليفة لتدريب وتجهيز وتمكين قوى سنّية عربية ستظل خطوة حيوية في بناء القدرة الأمنية التي تكون مقبولة من سكان شرق وادي الفرات. وفي الوقت نفسه، ستحتاج المجالس المدنية المحلية أيضًا إلى العمل مع القوى الرئيسية بشأن استراتيجيات قابلة للتطبيق لاستعادة سُبل العيش واستيعاب عودة النازحين ومكافحة التطرف العنيف والتعامل مع مخاطر المتفجرات.

في مجال مكافحة التطرّف العنيف، يجب أن ينصبّ التركيز بشكل خاص على إصلاح المناهج الدراسية في المجال التعليمي، بالنظر إلى جهود داعش التي بذلتها على تطرّف الشباب على مدى السنوات الثلاث الماضية.

أما بالنسبة لنظام الأسد فلا يمكنه تجاهل ضرورات تحقيق مسار قابل للتطبيق نحو الاستقرار في مرحلة ما بعد داعش. إن قيام دمشق بحملة قمع وحشية على المجتمعات العربية السنّية في شرق وادي الفرات من شأنه ببساطة أن يخدم مصلحة داعش، ويخلق أرضًا خصبة لعودة ظهوره، وهو يزعج أيضًا رعاة سوريا الخارجيين الذين لا يريدون العودة إلى المستنقع.

كما هو مذكور أعلاه، قد تتأرجح استراتيجية النظام نحو استقطاب القبائل الحليفة، ولكن حتى لعب الاستراتيجية المفضلة لا يمكن أن تحقق نتائج إيجابية ما لم يكن هناك جهود مبذولة لمعالجة واستعادة الحياة للاقتصاد وسبل عيش في جميع أنحاء هذه المنطقة الهشة.

سوريا لا تزال مهمّة:
رسم نهج استراتيجي لسياسة سوريا[1]

تشارلز لستر، معهد الشرق الأوسط، أيلول 2020

على الرغم من أن أيام المطالبة بالإطاحة الكاملة بالأسد قد ولّت فإن للولايات المتحدة مصالح مهمّة تتعلّق بالأمن القومي في سوريا، ومن أهمّها رؤية نهاية تفاوضية للنزاعات بين النظام وأولئك الذين يعارضونه، وخلق مساحة يمكن من خلالها بدء مفاوضات هادفة للتعامل مع أهداف السياسة طويلة الأجل، بما في ذلك احتمالات اللامركزية الإدارية وإصلاح قطاع الأمن المحدود، والانتخابات وتقاسم السلطة. علاوة على ذلك، للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في تحقيق هزيمة داعش وحماية الوطن والأصول الأميركية في الخارج من التهديدات الإرهابية؛ وكذلك منع الاستخدام الإضافي لأسلحة الدمار الشامل؛ وحل الأزمات الإنسانية وأزمة اللاجئين ورفع الأعباء التي يثقلها حلفاؤنا حاليًا، وضرورة التصدي للأدوار الخبيثة المتزايدة التي تلعبها الدول المعادية للولايات المتحدة ومصالحها ولا سيما روسيا وإيران.

وسط الجدل المستمر حول السياسة السورية، اقترح البعض أن على أميركا أن تنسحب ببساطة بحجة أن ليس لديها مصالح كافية للبقاء منخرطة هناك وأنه بدلًا من ذلك يجب أن نترك نظام الأسد وروسيا وإيران يتحملون عبء التعامل مع الأزمة. تدافع هذه المقترحات عن سياسة قد تبدو جذّابة للغاية في الظاهر على المدى القصير، لكنها تفشل في تفسير الحتمية المتوسطة والطويلة الأجل التي ستفشل هذه الجهات الفاعلة في احتواء، ناهيك عن حل، العديد من مصادر عدم الاستقرار في سوريا. في الواقع، مع 60 في المئة فقط من البلاد تحت سيطرتهم اليوم فإنهم بالفعل مقصّرون كثيرًا. إذا كانت السنوات الماضية ستمر فستستمر

---

[1] تعريب: ريم حسين شبلي.

Charles Lister, SYRIA STILL MATTERS CHARTING A STRATEGIC APPROACH TO SYRIA POLICY, September 2020, Middle East Institute.

https://www.mei.edu/publications/syria-still-matters-charting-strategic-approach-syria-policy

الولايات المتحدة في تحمّل التكاليف الناشئة عن سوريا، لكنها لن تكون في وضع يسمح لها بالتدخل بشكل هادف أو حماية مصالحها. ويشير اتجاه آخر أكثر عزلة من النقاش إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تتخلّى عن كل معارضة لنظام الأسد وأن تشرع في سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانخراط - إزالة العقوبات، وبدء الحوار، ودعم تعافي الاقتصاد واستقرار وإعادة إعمار بلد. إلى جانب خيانة القيم الأخلاقية التأسيسية التي بُنيت عليها أميركا هذا الاقتراح فشل في الاعتراف بالقاعدة الموجهة الوحيدة للأزمة السورية: أن نظام الأسد هو السبب الجذري والمحرّك الرئيسي لكل جانب من جوانب الأزمة، والذي أدّى إلى زعزعة استقرار العالم وأضرّ بالمصالح الأميركية. إن منح الشرعية لهذا النظام وتزويده بالمساحة وربما حتى بالموارد اللازمة للتعافي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم جميع دوافع الصراع، ويزيد من عدم الاستقرار، ويضمن أزمة مستعصية ومكلفة. يدّعي كل من هذين النهجين السياسيين المقترحين أنهما يتماشيان مع الشكوك المحلّية بشأن الاشتباكات العسكرية الأجنبية و"الحروب الأبدية" والاعتقاد السائد بأنه لا يوجد الكثير الذي يمكن للولايات المتحدة فعله للمساعدة. هذه الرؤية السياسة الخارجية تستند إلى أجندة عميقة قصيرة المدى لا تولي سوى القليل من الاهتمام الواقعي لعواقبها على المدى الطويل.

يوفّر وجودنا المستمر على الأرض، بالشراكة مع قوات سوريا الديمقراطية التي يبلغ قوامها الآن 100 ألف جندي، نفوذًا استراتيجيًا مهمًا لتعزيز الموقف التفاوضي الأميركي بشأن التحدّيات الأوسع في سوريا. وكما أشرنا، لا تقدم السياسة السورية حلولًا سهلة أو حلولًا مضمونة أو خيارات مباشرة. في الواقع، مع تطور المواقف خارج نطاق سيطرتنا ستحتاج السياسات حتمًا إلى التكيّف، ولكن من المنطقي بالتأكيد بالنسبة للولايات المتحدة أن تبقي "الجلد في اللعبة" وأن تظل منخرطة بشكل فعّال وهادف في أزمة شديدة التبعية مع الوصول إلى الآثار. في حين أن سياسة الولايات المتحدة بشأن سوريا يجب أن تعمل بحكم التعريف نحو فك ارتباط نهائي، فإن القيام بذلك قبل الأوان سيمثل خيانة لشركائنا المحليين، والتخلي عن حلفائنا الإقليميين، واستسلامًا قاسيًا وخطيرًا من الناحية الاستراتيجية لمصير فوضوي مروع لسوريا. من خلال المغادرة قبل الأوان والتنازل عن النفوذ مقابل القليل، إن كان أي شيء في المقابل، لن تستطيع الولايات عزل نفسها عن آثار عدم الاستقرار والفوضى التي ستنشأ حتمًا في سوريا. والأسوأ من ذلك، عندما يتحدّى الصراع داخل سوريا الاستقرار الإقليمي والدولي مرة أخرى، فلن يكون لدى الولايات المتحدة المنسحبة علاقات أو أدوات للعودة.

بدلًا من فك الارتباط مع سوريا تمامًا، أو الاستسلام وإعادة التعامل مع نظام إجرامي وحشي، فإن للولايات المتحدة مصلحة واضحة في إعادة الالتزام بسياسة سورية تهدف إلى الحفاظ على النفوذ، والعودة لتوسيع النفوذ، وإنقاذ المصداقية، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية الأميركية - كل ذلك بهدف تحقيق تسوية تفاوضية نهائية ورحيل الولايات المتحدة. ما تحتاج إليه الولايات المتحدة هو سياسة شاملة ومتّسقة تركّز على معالجة الأسباب الجذرية، وليس الأعراض فقط، وأيها يتطابق بشكل أفضل مع الوسائل، ولكنها تتجنب أيضًا الاستهانة بالإمكانيات الأميركية.

تتماشى هذه السياسة بشكل وثيق مع المصالح الأميركية في السعي لإنهاء الصراع والأزمة الإنسانية في سوريا وخلق ظروف أكثر ملاءمة لعودة اللاجئين؛ واحتواء داعش وهزيمتها بحكم الأمر الواقع؛ وحماية ومواصلة تطوير قوات سوريا الديمقراطية؛ واستغلال النفوذ الأميركي لتعبئة المجتمع الدولي للعمل بحزم من أجل تسوية سياسية تسعى إلى تغييرات استراتيجية متتابعة، بما في ذلك الحكم اللامركزي، وحكومة انتقالية لتقاسم السلطة تليها انتخابات، إصلاح ذو مغزى لقطاع الأمن، وتفتيش الأسلحة الكيماوية، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والسلام والمصالحة في نهاية المطاف. بدلًا من التركيز الأعمى على مهمة مكافحة داعش وترك جوانب أخرى من السياسة السورية تتأرجح على الهامش ستتألف سياسة إعادة الالتزام هذه من خمسة مسارات سياسية متميزة ولكنها مترابطة ومتشابكة. على المستوى الفردي، سيسعى كل طرف إلى معالجة أهداف محددة، وإذا أخذناها معًا فإنها ستعمل على تعزيز بعضها البعض وترقى إلى استراتيجية شاملة حقًا. يتابع القسم التالي استكشاف البنية الأساسية والآليات والأهداف لكل منها: (1) هزيمة داعش والحفاظ على قوات سوريا الديمقراطية وحمايتها؛ (2) إدلب؛ (3) الاستجابة الإنسانية؛ (4) العقوبات؛ (5) الدبلوماسية.

ردًا على ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تنظر بجدّية في إعادة مستويات القوات إلى 1500 أو 2000 من أجل التأكيد مجدّدًا على مصداقية أميركا وقوة الردع وإعادة تعزيز مهمة مكافحة داعش قبل أن يبدأ ظهور داعش غرب الفرات في التأثير سلبًا على الوضع الأمني في الولايات المتحدة- تدار المنطقة شرق النهر. بنفس القدر من الأهمية، فإن إعادة الالتزام بالمهمة وإعادة تأكيد قوة الولايات المتحدة من شأنه أن يزيد من نفوذ واشنطن الدبلوماسي لمعالجة مشكلتين مهمتين للغاية. أولًا، تحتاج الولايات المتحدة إلى الضغط بشكل عاجل من

أجل إعادة التفاوض على خطوط عدم التضارب الجوية والبرية مع روسيا في شمال شرق سوريا، لتجنّب أنواع الحوادث غير المتوقعة التي شهدتها الأشهر الأخيرة. قبل ذلك وبالتزامن معه، تحتاج الولايات المتحدة إلى زعيم قادر وراغب في دعوة روسيا ونظام الأسد بحزم إلى عدم ارتكاب أعمال عدوانية غير مبررة، مع التأكيد بشكل موثوق على أن القوات الأميركية تحتفظ بالحق في الرد عسكريًا دفاعًا عن النفس. ثانيًا، من شأن إعادة تعزيز الموقف الأميركي في شرق سوريا أن يقوي موقف أميركا في مواجهة تركيا واستمرار عدائها لقوات سوريا الديمقراطية، نتيجة لارتباطاتها بحزب العمال الكردستاني (PKK).

على الرغم من أن التهديد التركي الفوري لقوات سوريا الديمقراطية داخل المنطقة الأمنية الشرقية يبدو بعيد المنال في الوقت الحالي فإن الديناميكية الأوسع للعداء تحتاج إلى معالجة أكثر جدوى. يجب على الولايات المتحدة أن تبني وتعزز المسارات الموجودة مسبقًا لحوار القنوات الخلفية بين شركاء قوات سوريا الديمقراطية والمعارضة المدعومة من تركيا بهدف التفاوض على انفراج ووقف إطلاق النار. من خلال ديناميّات خفض التصعيد داخل سوريا، يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تفكر في إعادة استكشاف آفاق تدابير بناء الثقة وآليات عدم التضارب المتفق عليها بين قوات سوريا الديمقراطية وتركيا، بينما تعرض في الوقت نفسه المساعدة في تحفيز وتأييد المحادثات المستأنفة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني. هذه المهامّ تشكل بوجه عام أهدافًا طويلة الأجل، لكن رسم مسار يسير في اتجاهها يظل أمرًا حاسمًا لأي وجود أميركي مستدام في شرق وشمال شرق سوريا، ولتأمين مساعدات طويلة الأجل في جميع أنحاء شمال سوريا، ولتخفيف تصعيد الأزمة الدبلوماسية مع تركيا التي تقلل من النفوذ الأميركي المحتمل حول مسائل سوريا الأوسع.

إلى جانب الحاجة إلى الحفاظ على مهمة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وعزل شركائنا من قوات سوريا الديمقراطية عن الخصوم المعادين، يجب أن تقرّ استراتيجية أميركا في سوريا بأن النفوذ الدبلوماسي لا ينبع فقط من وجودنا على الأراضي السورية ولكن أيضًا من قدرة قوات سوريا الديمقراطية على فرض نفسها كلاعب سياسي عسكري في حد ذاته. لتحقيق هذه الغاية، وبالتزامن مع الخطوات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتركيا، يجب على الولايات المتحدة الإصرار على حصول قوات سوريا الديمقراطية على مقعد على طاولة المفاوضات السورية. ليس من المنطقي الاستمرار في رفض - أو الفشل في تأمين- دور لشريكنا في

التفاوض على مستقبل بلد يسيطر فيه حاليًا على ربع الأراضي. هذا أيضا من شأنه أن يقوي يد أميركا بشكل أوسع.

على الرغم من أن تأثير الولايات المتحدة أقل بكثير على الوضع في إدلب، إلا أنها يجب أن تظل داعمة صريحة وحازمة لوقف إطلاق النار وأن تساهم في تخفيف الأزمة الإنسانية المستمرة - خاصة خلال فصل الشتاء ووسط كوفيد -19. إذا استؤنفت الأعمال العدائية فإن التصريحات الأميركية عن القلق والدعم المصاغ بدقة لتركيا لن تكون استجابة كافية لما سيصبح سريعًا أكبر أزمة إنسانية شهدها ما يقرب من عقد من الصراع في سوريا وشيء يقوّض آفاق أي حل للأزمة الأوسع. ومن شأن هذه النتيجة أن تهدد أيضًا بتحفيز حركات اللاجئين المزعزعة للاستقرار دوليًا وخلق حالة من الفوضى يمكن للجهات الإرهابية استغلالها بسهولة.

بدلًا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن ترسل رسالة علنية مسبقًا مفادها أن أي عمل عسكري يؤدي إلى خسائر مدنية جماعية - ولا يقتصر بالضرورة على استخدام الأسلحة الكيميائية - قد يؤدي إلى عمل عسكري عقابي أميركي. في هذه الحالة، تتوافق المصالح الأميركية بشكل وثيق مع مصالح تركيا، الدولة التي أظهر عملها العسكري ضد القوات السورية قبل أشهر فقط كيف يمكن ردع عدوان النظام وإجباره على عكس سياساته العدوانية. على نطاق أوسع، يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للنظر في فرض عقوبات مستهدفة على الكيانات المرتبطة بالقوات المسلحة الروسية وصناعة الدفاع التابعة لها.

للحفاظ على حملة مكافحة الإرهاب هذه التي تهدف إلى حماية الوطن الأميركي والمواطنين الأميركيين والأصول الأميركية في الخارج، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى التفاوض على ترتيب رسمي لمنع الصراع مع روسيا يسمح بالوصول التشغيلي حسب الحاجة إلى المجال الجوي. من شأن وجود خط ساخن مخصص لحل النزاعات وقواعد تشغيل متفق عليها أن يتصدّى للتحدّيات التكتيكية المهمة التي لم يتم الرد عليها اليوم - وبالتالي تقليل المخاطر التي تتعرّض لها الطائرات الأميركية. قد يكون من الحكمة أيضًا أن تفكر الولايات المتحدة في البناء على مجموعة العمل الثنائية لمكافحة الإرهاب على مستوى الأمن القومي والتي لا تزال قائمة بين واشنطن وموسكو. في حين أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا لا تزال

متوترة بشدة ومجالات الاهتمام المشترك ضئيلة، ربما تكون مكافحة الإرهاب هي المجال الوحيد الذي قد يكون فيه شكل من التعاون المحدود وبناء الثقة ممكنًا.

بالنظر إلى المخاطر الملموسة والسوابق الواضحة، لا ينبغي للولايات المتحدة الاستجابة لمطلب النظام بالسيطرة الكاملة على تقديم المساعدات. بدلًا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة استكشاف سياستين متوازيتين، من شأنهما أن توفّرا معًا بشكل أفضل أي نتيجة محتملة. أولًا، يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ على الفور العمل الدبلوماسي الذي يدعو إلى الحفاظ على مجموعة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في مدينة غازي عنتاب جنوب تركيا كآلية أساسية لاستمرار المساعدات عبر الحدود والمساعدة في شمال سوريا، عبر (بالحد الأدنى) معبر باب الهوى، مقابل استمرار مستوى الدعم الأميركي الكبير لعمليات الإغاثة في دمشق. ثانيًا، مع التركيز على المستقبل، يجب على الولايات المتحدة والحلفاء أيضًا التخطيط لاحتمال الاضطرار إلى استئناف المساعدات عبر الحدود غير المصرّح بها من الأمم المتحدة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، كما كانت الممارسة المعتادة من 2011 إلى 2014.

وهذا من شأنه أن يمثل مهمة ثقيلة للغاية وسيتطلب التعاون الكامل من قِبل العراق وحكومة إقليم كردستان، وكذلك الحكومة التركية نظرًا لأعمالها العدائية مع قوات سوريا الديمقراطية، وسيتطلب ذلك مفاوضات تمهيدية مكثفة تسعى إلى معالجة قضية قوات سوريا الديمقراطية على نطاق واسع (كما هو موضّح في قسم تنظيم الدولة الإسلامية أعلاه). يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تستأنف دعم الاستقرار وتنشيط وتشديد العمليات المشتركة بين الوكالات المشاركة في تقديم المساعدات المهمة للغاية، والمساعدة، والاستقرار، ودعم المجتمع المدني، والعمل التنموي في شرق سوريا. إذا أرادت الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها - الصغيرة والكبيرة - في سوريا، فإن ذلك يتطلّب نفوذًا ومصداقية.

لن يكون أيّ من هذين النهجين ممكنًا إذا واصلنا التخلي عن شركائنا ومجتمعاتهم ليدافعوا عن أنفسهم وسط الدمار الذي كان لنا نحن أنفسنا يد في إحداثه. إذا اتخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في السعي لتحقيق الاستقرار في أراضي قوات سوريا الديمقراطية فمن المؤكد أن الحلفاء سيحذون حذوها. وكما أثبتت الأحداث في السنوات الأخيرة، لا تبدأ المشاركة المستدامة والهادفة للأعباء عندما يتوقف الشريك الرئيسي عن المساهمة تمامًا. علاوة على

ذلك، من خلال اتخاذ 13 مبادرة ثم بناء تحالف من الشركاء والحلفاء، ستعمل الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها وأهدافها الأوسع في سوريا.

كجزء من ذلك الجهد الدبلوماسي الذي تلعب فيه العقوبات دورًا، يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تعمل بشكل أفضل للسيطرة على السرديات المحيطة بسياسة العقوبات السورية. وكان هذا مشكلة خاصة فيما يتعلق بقانون قيصر. يجب على وزارتي الخارجية والخزانة تطوير آليات مراقبة أكثر مرونة وتركيزًا وإقامة خطوط اتصال مباشرة ثنائية الاتجاه للإبلاغ يمكن من خلالها تجنّب الآثار السلبية التي تقوّض استراتيجية الولايات المتحدة وتؤثر بشكل غير ملائم على المجتمعات المدنية البريئة أو الأنشطة الإنسانية.

نظرًا للتداخل الكبير بين العقوبات الأميركية والإجراءات المماثلة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والحلفاء الأوروبيون الفرديون، يجب أيضًا أن تكون هناك قناة مخصّصة يتم من خلالها الحفاظ على سياسة العقوبات الأميركية وقياسها بالتنسيق الوثيق مع أوروبا. على نطاق أوسع، يجب أن تستمر الولايات المتحدة في نقل حقيقة أنها لا تزال المزوّد الرائد للمساعدات الإنسانية في العالم ومقارنتها بأقرب حلفاء النظام. على النقيض من ذلك، قدّمت روسيا مساعدات إنسانية لسوريا والسوريين أقل من إيكيا وعملت من أجل منع مساعدة الآخرين من الوصول إلى السوريين داخل البلاد.

ستركز المرحلة الأولى من هذا الجهد الكبير على وضع الأسس معًا لدفع دبلوماسي نهائي. منذ البداية، يجب على الولايات المتحدة بذل كل جهد ممكن لضمان دعم اللجنة الدستورية والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإبقائها على قيد الحياة. على الرغم من أن اللجنة لن تحقق التغيير في دمشق، ناهيك عن رؤية السوريين يحققون العدالة والمساءلة، فإن أهميتها الحقيقية في الوقت الحالي تكمن في الحفاظ على مجرد مفهوم عملية سوريا التي تديرها الأمم المتحدة على أرض الواقع.

أثناء دعم هذا الجهد، يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ بنشاط - علنًا وأيضًا مع روسيا بشكل خاص- في استكشاف آفاق التقدم في إجراءات بناء الثقة مثل وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، وإطلاق سراح السجناء، وتحسين مستويات المساعدة والدعم في جميع أنحاء سوريا، بما في ذلك المناطق "المصالحة" التي لم تتأثر إلى حد كبير بأي شكل من أشكال المساعدة منذ منتصف عام 2018. أثناء القيام بهذه الجهود المبكرة، يجب على الرسائل العامة

الأميركية بشأن سوريا أن تعلن باستمرار عن تصميم أميركا على تحقيق تسوية نهائية محددة على غرار قرار مجلس الأمن رقم 2254 ورغبتها في الانخراط في جهد دبلوماسي تكون فيه أميركا مستعدة وقادرة على "التلويح بالعصّي وتقديم الجزر".

إن استراتيجية الاتصالات التي تعتمد فقط على "الضغط الأقصى" تقضي على أي احتمال لعمل دبلوماسي بنّاء من جانب خصومنا في سوريا ويجب الموازنة بطريقة تعكس مطلب السياسة الأميركية الأكثر اتساقًا: العملية السياسية. على هذا النحو، فإن الخطوة الفورية الأخرى التي يجب على الولايات المتحدة اتخاذها هي البدء في إعادة تعبئة تحالف دبلوماسي من الحلفاء والشركاء الذين يشاركون أميركا مصالحها في سوريا، وبشكل أساسي في المطالبة بتسوية تفاوضية تمهّد الطريق نحو حل بعض الأسباب الجذرية الأساسية للأزمة على الأقل. يجب بذل جهد خاص في التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وضمان أن المنطقة تعترف بالحاجة، على الأقل، إلى بعض عناصر التغيير في دمشق، وأنه بدون ذلك سيستمر عدم الاستقرار والمعاناة والتهديدات الأمنية.

في الواقع، إن الأزمة السورية لم تنته بعد، ويمكن القول إن المرحلة الجديدة التي يبدو أنها تدخلها تمثل مجموعة أكثر تعقيدًا من التحدّيات والتهديدات الأمنية مما واجهناه من قبل. يجب أن يتم تنفيذ هذه التعبئة الائتلافية مع الإحساس بالإلحاح وبهدف صريح يتمثل في إحياء فكرة جهد دبلوماسي دولي كبير يهدف إلى حل الأزمة السورية. من خلال استعادة الزخم الدبلوماسي وإعادة تأكيد مكانة أميركا الريادية في التعبئة البنّاءة للمجتمع الدولي، ستكون الولايات المتحدة في وضع أفضل لبدء أو إعادة تركيز المحادثات الثنائية مع روسيا على القضايا الدبلوماسية السورية. في البداية، تشترك الولايات المتحدة وروسيا في الاهتمام برؤية سوريا تحقق تسوية سياسية، وفيما يتعلق بالتحرك في هذا الاتجاه، يجب على الولايات المتحدة تحويل المناقشات الثنائية المبكرة نحو تشكيل حدود العملية المستقبلية، والتفاوض على الخطوط الحمراء، وتحديد الأهداف الدنيا.

يجب على الولايات المتحدة الإصرار على عملية رباعية، "كانت روسيا تشير بوضوح لبعض الوقت إلى أنها تسعى إلى تسوية سياسية نهائية، وتحتاج إلى الولايات المتحدة وأوروبا وآخرين كموقّعين." وإتاحة مساحة لفرق التفاوض من النظام والمستقلين وقوات سوريا الديمقراطية والمعارضة. بعد وضع الجوانب الأربعة الأخرى للسياسة المقترحة الموضحة في

الأقسام المذكورة أعلاه، فإن قدرة الولايات المتحدة على المساعدة في بدء عملية ذات مغزى ستكون أكبر بكثير مما هي عليه اليوم.

ضمن هذه العملية الثنائية الاستكشافية، يجب على الولايات المتحدة تجنّب الوقوع في فخ إضفاء الشرعية أو دعم المقترحات الروسية التي تبدو بنّاءة على السطح ولكنها في الواقع مدمّرة للغاية. يبدو أن صفقة 2013 لإزالة وتدمير مخزونات سوريا من الأسلحة الكيماوية توفّر مخرجًا من العمل العسكري، لكنها في الواقع أنقذت النظام من رد أميركي كان، حتى لو كان محدودًا، من الممكن أن يوجّه ضربة مدمّرة لثقة النظام ووحدته. قبل اقتراح تلك الصفقة، وبينما كان السوريون يستعدون لضربات صاروخية أميركية، فرّ ما يقرب من نصف أعضاء البرلمان السوري إلى لبنان جنبًا إلى جنب مع نخبة مجتمع الأعمال بأكمله تقريبًا - وهي علامة واضحة على ما يمكن أن يحدثه تهديد أميركي موثوق به باستخدام القوة العقابية.

وبالمثل، بدا قرار الولايات المتحدة بعد سنوات بالمصادقة والمشاركة في تشكيل "مناطق خفض التصعيد" الروسية المقترحة في عام 2017 كمفتاح لإنهاء الحرب وإنقاذ الأرواح، ولكنه بدلًا من ذلك كان مخططًا ماكرًا يهدف إلى قطع الدعم عن المعارضين وإجبارهم على وقف إطلاق النار، مع توفير الوقت والمكان للجيش السوري لغزوهم بوحشية واحدًا تلو الآخر.

نموذج أميركي جديد للشرق الأوسط:
إنهاء سياسة الهيمنة الأميركية المضلَّلة[1]

بول بيلار وأندرو باسيفيتش وأنيل شلين
وتريتا بارسي، معهد كوينسي، تموز 2020

نحو هيكل أمني إقليمي جديد

يجب أن يسترشد إطار عمل العلاقة الأمنية طويلة الأمد بين أميركا والشرق الأوسط بهدف التأكد من عدم ظهور التهديدات التي تتعرّض لها الولايات المتحدة من المنطقة وأنه لا يوجد طرف واحد يكتسب الهيمنة الإقليمية. كل هذا يتحقق بشكل أفضل إذا كان الشرق الأوسط أكثر استقرارًا وأقلّ عُرضة للصراع. فإن هيمنة أي دولة بمفردها، إذا حدث ذلك، يمكن أن تهدد المصالح التجارية ومصالح الطاقة الأميركية. كما يمكن أن تصبح الهيمنة الإقليمية أيضًا جزءًا من تحالف عالمي معادٍ وتجعل التدخل العسكري المستقبلي للدفاع عن المصالح الأميركية أكثر احتمالًا. ولكن لحسن الحظ، لا وجود لأية دولة قريبة من امتلاك القدرة على تحقيق الهيمنة الإقليمية. وغالبًا ما يُشار إلى إيران على أنها دولة مهيمنة محتملة، ومع ذلك فقد تفوّق عليها عسكريًا العديد من الخصوم بالإضافة إلى أنها تمثل أقلية طائفية وعرقية وسط عدد أكبر من العرب السنّة، وعليها التنافس على النفوذ في منطقة متعددة الأقطاب. وسعت القوى العالمية مثل روسيا والصين في بعض الأحيان إلى توسيع نفوذها في المنطقة، ولكن بطرق لا ترقى إلى مستوى الهيمنة. فقد أنفقت روسيا موارد كبيرة في سوريا للحفاظ على تحالفها الوحيد في العالم العربي ويبدو أن الصين مهتمة أكثر بالحصول على إمدادات الطاقة والاعتبارات التجارية الأخرى.

---

[1] تعريب: نور الزهراء عبيد.

Paul Pillar, Andrew Bacevich, Annelle Sheline, and Trita Parsi, "A New U.S. Paradigm for the Middle East: Ending America's Misguided Policy of Domination", QUINCY PAPER NO., JULY 2nd, 2020.
https://quincyinst.org/wp-content/uploads/2020/07/Ending-America%E2%80%99s-Misguided-Policy-of-Domination_FINAL_COMPRESSED.pdf

لا يتطلب منع هيمنة معادية من الولايات المتحدة أن تتولى دور القوة الإقليمية المهيمنة نفسها. بدلًا من ذلك، يجب أن تعترف بالتعددية القطبية على أنها حقيقة واقعة وتقديرها لمنع الهيمنة الإقليمية من قبل أي دولة أخرى واستغلالها لحماية مصالح الولايات المتحدة. وفي ظل غياب أي قوة مهيمنة إقليمية ناشئة فإن الولايات المتحدة لديها مصلحة لا تذكر في مد وجذر معظم الصراعات بين الأطراف الإقليمية، بصرف النظر عن المصلحة الدائمة في تجنب تصعيد الصراعات ذات الآثار المزعزعة للاستقرار على نطاق أوسع. كما أنه لا يوجد أي مبرّر لتقسيم المنطقة بشكل صارم إلى جهات فاعلة جيدة ظاهريًا وأخرى سيئة وإمالة الموازين لصالح الأولى وضد الأخيرة. فتوازن قوى متعدد الأقطاب يخدم الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث يتم ردع أي ميول عدائية من جانب أي طرف إقليمي أو تقييدها من قبل المنافسين الإقليميين. والأمن في الشرق الأوسط هو في جوهره مسؤولية دول الشرق الأوسط حيث تعمل الولايات المتحدة كموازِنة من مسافة بعيدة فقط عندما تكون الموازنة مطلوبة.

ومع ذلك، فإن تعدد الأقطاب في غياب هيكل أمني إقليمي يهدد بعدم استقرارٍ دائمٍ. وتفتقر المنطقة إلى دولة أو مجموعة من الدول القادرة على إنشاء بنية أمنية شاملة. وهذا يفسر جزئيًا سبب كون المنطقة محفوفة بالصراعات ولماذا كانت الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من الأمن من خلال التركيز فقط على السلوك التخريبي من قبل الدول الفردية، بدلًا من الهندسة ككل، فشلًا ذريعًا. وفي حين أن الهيكل الأمني الشامل يخدم المصالح الأميركية من خلال المساعدة على استقرار المنطقة، يجب على الولايات المتحدة أن تدرك أنها لا تستطيع أن تفرض على الآخرين هيكلًا أمنيًا إقليميًا من تصميمها. فالدول الأخرى، داخل وخارج المنطقة، سيكون لها أفكارها الخاصة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في تصميم أو تطبيق هيكل أمني إقليمي، هيكل يجب أن يكون له ملكية إقليمية وقبول الآخر لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، يمكن لواشنطن، وينبغي عليها، دعم ومساعدة القوى الإقليمية لتأسيس هذا الهيكل والآليات المصاحبة له.

ويجب أن يتكوّن الترتيب الأمني الناجح من أكثر من مجرد المواقف العسكرية ونشر الأسلحة: يجب أن يشمل ضبط الأسلحة بالإضافة إلى الممارسات الدبلوماسية الأخرى، وربما المؤسسات التي تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي. ولكي تساهم الولايات المتحدة في تأسيسها واستدامتها ستكون هناك حاجة إلى العديد من التعديلات في سياسة الولايات المتحدة.

يجب أن تكون الولايات المتحدة مُصلِحةً لا محارِبةً

إن الوجود العسكري الأميركي الكبير في الشرق الأوسط ليس في مصلحة الولايات المتحدة. حتى أنّ الاستخدام الكبير للقوة، كما أظهرت حرب الخليج عام 1991، لا يتطلب وجودًا دائمًا في المقدمة. وبالمثل، فإن مثل هذا الوجود ليس ضروريًا للردع الناجم عن التهديد بعملية عسكرية أميركية كبرى. فالوجود العسكري الدائم يصبح هدفًا لهجمات غير متكافئة ويزيد من فرصة الاشتباكات غير المقصودة مع القوات العسكرية الأجنبية. كما يديم مثل هذا الوجود أيضًا ما أصبح، بشكل عادل أو غير عادل، رمزًا محتقرًا للهيمنة الأميركية التي شوّهت العلاقات بين الولايات المتحدة وشعوب المنطقة. ويعتبر مدى توجد القوات المسلحة الأميركية وتنقّلها بحيث يمكن إنجاز معظم المهام العسكرية الأساسية في المنطقة على الأقل بنفس الفعالية من خلال القدرات التي يتم الاحتفاظ بها عادةً في الخارج وحتى خارج المنطقة.

كما تسبب الوجود العسكري الأميركي المكثف في إيقاع الولايات المتحدة بنفسها أو الانجرار إلى الخلافات والمنافسات العديدة في المنطقة على الرغم من عدم تأثيرها الواضح على الأمن القومي. وبالتالي يجب على الولايات المتحدة تشكيل مشاركتها في أمن الشرق الأوسط بطرق لا تشركها في صراعات لا صلة لها بالمصالح الأميركية الأساسية. ومع انضمامها لأن تصبح طرفًا في صراعات الشرق الأوسط، وسّعت واشنطن من دون داعٍ وجودها العسكري في المنطقة بينما تفقد تدريجيًا قدرتها على المناورة الدبلوماسية.

وبدلًا من إقامة توازن، منع الوجود العسكري الأميركي المنطقة في نواحٍ عديدة من إيجاد توازن محلي، وبالتالي ساهم في عدم استقرارها. على سبيل المثال، أدّى دعم الولايات المتحدة لأصدقائها الإقليميين إلى تثبيطهم عن ممارسة الدبلوماسية لحل التوترات مع الجيران سلميًا. وغالبًا ما شجع الدعم الأميركي الصريح للنظام السعودي على اندلاع حرب أكبر مما كان عليه الحال عندما كان السعوديون أقل ثقة في أن الولايات المتحدة ستتدخل لصالحهم. ومن المحتمل أن تكون الراحة في عدم القلق بشأن المعارضة الأميركية قد جعلت المملكة العربية السعودية أكثر عرضة للشروع في مثل هذا السلوك المتهور مثل حربها في اليمن وفرضها حصارًا على قطر في منتصف عام 2017 واختطافها لسعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني في وقت لاحق من ذلك العام. فعندما يواجه السعوديون احتمال خوض الحرب بمفردهم يميلون إلى إيجاد طرق لتقليل احتمالية الصراع. وعندما أعقب الهجوم على منشآت النفط السعودية في بقيق وخريص في أيلول/سبتمبر عام 2019 ردٌّ صامت من إدارة ترامب

فتحت الحكومة السعودية قنوات خلفية للتواصل مع إيران على الرغم من أنها رفضت مرارًا المحادثات مع طهران في مناسبات سابقة. إن افتراض وجود الدعم الخارجي من الممكن أن يؤدّي إلى تضخيم إحساس الدولة بقدراتها العسكرية، مما يؤدي إلى تحريف حساباتها لعواقب الصراع. علاوة على ذلك، فإن توّرط الجيش الأميركي في النزاعات الإقليمية له تأثير مشلّ لأن أي تحرك من قبل واشنطن يخاطر بأن يُنظر إليه على أنه منحاز إلى جانب شركائها الإقليميين.

ويجسّد الصراع السعودي/الإماراتي-القطري المستمر هذه الظاهرة. فقاعدة العديد الجوية في قطر هي أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط. وبحسب ما ورد فإنها تضم أكثر من 10000 فرد أميركي وهي قادرة على استيعاب المزيد. ومن غير الواضح ما هي المهام التي يؤديها هؤلاء الأفراد البالغ عددهم عشرة آلاف وما إذا كانوا بحاجة إلى التواجد على الأرض في قطر لأدائها. إن الجهد السعودي لعزل قطر، الذي بلغ ذروته في استمرار الحصار، كان معقدًا بسبب وجود القوات الأميركية، وبالتالي فإن أي انسحاب أميركي كبير من شأنه أن يُنظر إليه على أنه تأييد للسياسة السعودية. وفي المقابل رأت الحكومة القطرية أن الوجود الأميركي المتزايد على أراضيها هو علامة على دعم الولايات المتحدة لها ضد المملكة العربية السعودية.

ولا يخدم التوّرط في نزاعات خليجية داخلية من هذا النوع المصالح الأميركية. إن بعض العناصر الأميركية في العُديد، على وجه التحديد المقر المتقدم للقيادة المركزية الأميركية، كانوا سابقًا في قاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية، التي خرجوا منها في عام 2003 وسط علامات على مدى عدم شعبية هذا الوجود لدى الجمهور السعودي. ومع ذلك تم إرسال القوات الأميركية مرة أخرى إلى نفس القاعدة في المملكة العربية السعودية في عام 2019 من أجل ردع إيران.

وفي حالات أخرى كان دعم الولايات المتحدة لشريك متفوّق عسكريًا يميل إلى تقليل حوافز ذلك البلد لحل النزاعات واختيار حماية الوضع الراهن المؤاتي لمصالحها بدلًا من ذلك ولكن ليس لصالح الاستقرار الإقليمي والولايات المتحدة. ولكن بصفتها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية وكونها قوة عسكرية تقليدية عالية الفعالية في حد ذاتها - وتتمتع بميزة نوعية منحتها إياها الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة وقدرات تطوير وتصنيع

أسلحة فعالة - لم تعد "إسرائيل" بحاجة إلى الولايات المتحدة لتضمن أمنها. ومع ذلك ترسل الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" 8.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية سنويًا. واعتبارًا من عام 2019، تلقت "إسرائيل" 3.142 مليار دولار من الولايات المتحدة منذ عام 1949 - أكثر بكثير من أي دولة أخرى. كما يتم إرسال المساعدة العسكرية الأميركية بغضّ النظر عما إذا كانت "إسرائيل" تحاول حل النزاع مع الفلسطينيين أم لا. ومن خلال الاستمرار في تعزيز التفوّق العسكري النوعي لـ "إسرائيل" بغضّ النظر عن الاتجاه الذي تتخذه السياسة الإسرائيلية، لا تحفز المساعدة الأميركية كما هي مُهيكلة حاليًا "إسرائيل" على السعي إلى حل وسط، سواء مع الفلسطينيين أو مع جيران آخرين.

وأخيرًا، مع تعمّد الولايات المتحدة قلب النطاق الإقليمي من خلال وجودها العسكري، غالبًا ما يُترجم الأمن الذي قد تخلقه لبعض الدول إلى انعدام أمن للآخرين، مما يؤدي إلى استقرار أقل وليس أكثر. على سبيل المثال، تخلق الكراهية الأميركية المستمرة معضلة أمنية لإيران. كما أن الدعم العسكري الأميركي لـ "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يجعل إيران تنظر إلى نفسها على أنها تحت التهديد والرد من خلال محاولة تعزيز أمنها جزئيًا من خلال الاستثمار في الجماعات شبه العسكرية خارج حدودها. ومع ذلك يُنظر إلى مثل هذه الأعمال على أنها تهديدات مباشرة من قبل الحكومات الإقليمية وتفسّر على أنها تصعيد للحرب، مما يدفع خصوم إيران العرب و "إسرائيل" إلى مزيد من التسلح. ويمكن للموقف العسكري الأميركي الأقل عدوانية في سياق هيكل أمني جديد وشامل أن يقلل من شعور إيران بانعدام الأمن ويعوّض حوافزها للانخراط في الأنشطة التي يعتبرها جيرانها بمثابة تهديد، الأمر الذي غذّى دائرة مشتريات الأسلحة. وفي حين أن هذه المشتريات تعود بالفائدة على مصنعي الأسلحة فإنهم يقوّضون الاستقرار الإقليمي والأمن الأميركي.

يتمثل أحد الإجرّاءات الأساسية للخروج من هذه الحلقة المفرغة في أن تميّز الولايات المتحدة بوضوح مصالحها الخاصة عن الأهداف - التي لا تتطابق أبدًا مع مصالحها - الخاصة بالدول الإقليمية التي يُطلق عليها عامة "شركاء" الولايات المتحدة. باستثناء تركيا، ليس لدى الولايات المتحدة معاهدات أمنية مشتركة تلزمها بالانحياز تلقائيًا إلى أي دولة واحدة تشكّل طرفًا في نزاع في هذه المنطقة. إن اعتماد مثل هذه المعاهدات الأمنية في هذه المرحلة سيكون خطًا فادحًا لن يساهم في الاستقرار في المنطقة، بل سيخاطر بمزيد من توّرط الولايات المتحدة في حروب لا يمكن الفوز بها وما يرتبط بها من ضرر بسمعتها في الشرق الأوسط. وغالبًا ما

تتم إساءة تطبيق تسمية "حليف" (بدلًا من "شريك") على دول الشرق الأوسط، وقد تميل إلى أن تكون نتيجة للسياسة الأميركية المحلية والموروثات التاريخية بدلًا من وجود معاهدات تحالف فعلية أو تقييمات واقعية لمن يساعد الولايات المتحدة الدول اليوم أو بحاجة إلى مساعدتها بشكل شرعي. وقد أدّى ذلك إلى الميل إلى اعتبار التمسك بالحليف مصلحة للولايات المتحدة في حد ذاته، وهو ليس كذلك. مثل هذا النهج أخذ مفهوم المصالح والحلفاء برمّته إلى الوراء.

وحتى في حالة عدم وجود معاهدات أمنية مشتركة، يمكن أن تكون تحالفات الأمر الواقع جزءًا مفيدًا من فن الحكم الأميركي في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يجب تحديد التحالفات ليس وفقًا للعلامات المثبتة مسبقًا ولكن بدلًا من ذلك من حيث ما إذا كانت تعمل على تعزيز المصالح الأميركية، وقبل كل شيء مصلحتنا في شرق أوسط أكثر سلامًا. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في الامتناع عن تقديم أي التزامات أمنية رسمية في الشرق الأوسط مماثلة لمعاهدة حلف شمال الأطلسي أو معاهداتها الأمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية. ولا تعتمد الولايات المتحدة على دول الشرق الأوسط للمساعدة في الدفاع عن مصالحنا الأمنية الحيوية.

وعند رفض دور المحارب في المنطقة، يجب على الولايات المتحدة التخلي عن الجهود الرامية إلى إحداث تغيير في النظام. فقد أثبتت التجارب السابقة أن الفوضى التي نتجت عن سقوط نظام ما، ولا سيما النظام المنسّق من الخارج، لا تخدم مصالح الولايات المتحدة ولا شعوب المنطقة.

يجب على الولايات المتحدة التحدّث إلى جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الشرق الأوسط

لقد عزلت الولايات المتحدة نفسها في الشرق الأوسط. أصبحت محاربة في العديد من النزاعات، كما أنها تفتقر إلى العلاقات مع الدول الرئيسية، وتفضيلها للإكراه الاقتصادي والعمليات العسكرية قد تنازل عن القدرة الدبلوماسية على المناورة لدول أخرى.

قد تستلزم السياسة الأميركية الفعالة تجاه الشرق الأوسط مشاركة نشطة مع جميع اللاعبين في المنطقة، بمن في ذلك أولئك الذين يُعتبرون خصومًا. وكان الفشل في الانخراط بشكل شامل بهذه الطريقة أحد العوائق الرئيسية للسياسات الحالية، وقد بلغ حد ممارسة فن الحكم بيد واحدة مقّيدة خلف ظهر المرء. وقد أدى ذلك إلى جعل السياسة الأميركية الحالية تجاه

الشرق الأوسط أقل فعالية من السياسة الروسية التي عززت نفوذها في المنطقة من خلال التعامل بحرية مع اللاعبين على جميع أطراف النزاعات الإقليمية. ويعدّ التعامل مع الخصوم أمرًا ضروريًا لتخفيف حدة التوتر وحل القضايا العالقة المتنازع عليها، وكذلك لتوسيع العلاقات التجارية والثقافية والاجتماعية الأميركية مع البلدان في جميع أنحاء المنطقة. ونظرًا لعدم وجود علاقة ثنائية محصّلتها صفر تمامًا، فإن مثل هذه المشاركة ضرورية أيضًا لإيجاد أرضية مشتركة للعمل البناء حيث تتوازى المصالح.

إيران

أكبر نقطة عمياء دبلوماسية لواشنطن خلال العقود الأربعة الماضية كانت تجاه إيران. وبدون علاقات دبلوماسية أو تبادل السفارات كان الحوار المستمر بين الولايات المتحدة وإيران غير موجود فعليًا حتى بدأت المفاوضات النووية بشكل جدّي في أواخر عام 2013. إن العلاقة البناءة التي تطورت بين وزير الخارجية جون كيري ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال تلك المحادثات فُقدت عندما دخل دونالد ترامب البيت الأبيض في عام 2017 ورفض الاتفاق النووي متعدد الأطراف في عام 2018. ولتعظيم المناورة الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تطبيع العلاقات مع إيران.

ولا تعتبر إقامة العلاقات الدبلوماسية هدية ولا استسلاما لطهران. بل هي إجرّاء تمسّ الحاجة إليه لتعظيم النفوذ الأميركي. ويجب على واشنطن الامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم 2231 الذي صادق على خطة العمل الشاملة المشتركة كما يُعرف الاتفاق النووي رسميًا. وأغلقت هذه الاتفاقية كل السُبل الممكنة لامتلاك سلاح نووي إيراني. كما أظهر أن واشنطن وطهران يمكنهما حل الخلافات دبلوماسيًا. لكن السياسة السائدة لعزل إيران تفتقر إلى منطق استراتيجي، وتؤجج التوترات في الشرق الأوسط، وتقرّب الولايات المتحدة وإيران من المواجهة العسكرية. وتتم خدمة مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل من خلال معالجة مخاوفها بشأن السياسات الإيرانية عبر الدبلوماسية وعرقلة مسارات إيران في الحصول على سلاح نووي من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة وإنهاء عزلة إيران مع تشجيع الدول الإقليمية على حل صراعاتها مع إيران من خلال الحوار، وبالتالي تسهيل تقليل البصمة العسكرية الأميركية في المنطقة.

العراق

أثّرت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وانعدام التواصل بين واشنطن وطهران سلبًا على العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، وأبرزها العراق. وأخطأت إدارة ترامب في الضغط على العراق لرفض أي علاقة مع إيران. فمن الخطأ الإصرار على قطع بغداد لعلاقاتها التجارية وتهديدها بالعقوبات. فإذا اتبع العراق مثل هذا المسار سيضعف الاقتصاد العراقي، ويؤدّي إلى نقص الطاقة، ويزيد من صعوبة التغلب على العجز في الخدمات العامة الذي أدّى إلى احتجاجات طويلة في الشوارع في عام 2019. ولقد كان خطأ آخر الإصرار على حل وحدات الميليشيات الشعبية المدعومة من إيران، والتي كانت جزءًا مهمًا من القتال ضد داعش والتي لا تزال بغداد تعتمد عليها لتحقيق الأمن الداخلي. مثل هذه المطالب من قبل الولايات المتحدة، وإن كانت مدعومة من قِبل بعض الفصائل السياسية العراقية، تثير الاستياء في أجزاء أخرى من المشهد السياسي في العراق ومن المرجّح أن تأتي بنتائج عكسية، لأنها تجعل العراق يعتمد أكثر على إيران كثقل موازن للضغط الأميركي.

ولا ينبغي أن يتحوّل العراق إلى جبهة أخرى في حملة هوس لعزل إيران وإضعافها. ففي الواقع، في ظل الظروف المحسنة، قد يكون العراق أحد اللاعبين الذين يلعبون دور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران وبين إيران والمملكة العربية السعودية. ويجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تكون شريكًا بنّاء في مساعدة العراق على توسيع التقدم الذي أحرزه نحو الازدهار والسلام الداخلي. وينبغي أن يشمل ذلك مساعدات التنمية الاقتصادية والمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية. كما يجب أن يشمل المساعدة الأمنية الهادفة إلى إضفاء الطابع الاحترافي على قوات الأمن العراقية وتحسين قدرتها على تحمل معظم عبء مواجهة التهديدات المتطرفة، بما في ذلك ما تبقى من داعش.

علاوة على ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تحترم تفضيل العراق، كما تم التعبير عنه في أعقاب اغتيال سليماني في وقت سابق من هذا العام بعدم وجود عسكري أميركي في العراق. كما أنه ليس من مصلحة أميركا إبقاء القوات في العراق إلى أجل غير مسمّى. وهذا يعني الانسحاب وفقًا لجدول زمني تم تطويره بالاشتراك مع الحكومة في بغداد، ويتماشى مع قدرات العراق على مواجهة عودة محتملة لداعش، وغير مثقل بأي محاولة أميركية لإضافة أسباب أخرى للإبقاء على القوات الأميركية في العراق. وبدلًا من توسيع النفوذ الإيراني في العراق، من المرجّح أن يوفّر انسحاب القوات الأميركية مساحة أكبر للقومية العراقية لتوحيد

الفصائل السياسية العراقية ضد النفوذ الإيراني الهائل في البلاد. وفي الوقت الحالي، يحدّ الوجود العسكري الأميركي من هذه الرغبة الطبيعية في مزيد من الاستقلال عن إيران، حيث ترى العديد من الفصائل السياسية أن إيران شريك ضروري لموازنة واحتواء النفوذ العسكري الأميركي في العراق.

سوريا

وينطبق الشيء نفسه على سوريا. فمع التدخل الخارجي المكثف في الحرب السورية، يجب أن تلعب الدبلوماسية المتعددة الأطراف دورًا رئيسيًا في التوصل إلى حل نهائي للصراع. لكن لسوء الحظ، كانت الولايات المتحدة مفقودة إلى حد كبير في مثل هذه الدبلوماسية. وإن المحادثات الأكثر أهمية حتى الآن هي علاقة ثلاثية تضم إيران وروسيا وتركيا. كما يمكن للولايات المتحدة أن تساهم في تقريب سوريا من السلام والاستقرار من خلال المشاركة الدبلوماسية الكاملة مع اللاعبين الآخرين. ويمكن أن يحدث هذا في محافل متعددة، بما في ذلك تلك التي تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة وكذلك المحادثات الدورية بين تركيا وروسيا وإيران.

لقد انتصر نظام بشار الأسد، بمساعدة حلفائه، في الحرب الأهلية الطويلة. على الرغم من إساءة استخدام الأسد لشعبه، فإن هذه الحقيقة المركزية لا تمثل نكسة جديدة لمصالح الولايات المتحدة الأساسية. وظل الأسد في السلطة في دمشق منذ نصف قرن، منذ أن قاد حافظ الأسد والد بشار انقلابًا عام 1970. ويعيش جيران سوريا والولايات المتحدة مع هذا النظام منذ ذلك الحين. إن حلفاء بشار الأسد الخارجيين الرئيسيين، روسيا وإيران، لديهما حصص أكبر بكثير في سوريا من الولايات المتحدة. فبالنسبة لكل من موسكو وطهران تمثل سوريا العلاقة الأطول والأقوى مع دولة عربية. هذه العلاقات موجودة منذ عقود، وبالتالي فإن استمرارها لا يغيّر المشهد الاستراتيجي للولايات المتحدة. إن أي جهد للاستفادة من الوجود الأميركي في سوريا لإقناع روسيا أو إيران بإضعاف مكانتهما في سوريا محكوم عليه بالفشل، وذلك ببساطة لأن المخاطر بالنسبة لكل جانب مختلفة. لا روسيا ولا إيران تريدان رؤية استمرار الحرب إلى أجل غير مسمّى، تلك الحرب التي كانت تستنزف مواردهما. وكمنافستين على النفوذ في دمشق، تقوم هاتان الدولتان بفرض ضوابط على بعضهما البعض، مما يجسّد فائدة الديناميكيات متعددة الأقطاب في الشرق الأوسط.

إن السبب الأساسي لإرسال القوات الأميركية إلى سوريا عفّى عليه الزمن. وتستشهد إدارة ترامب باستمرار بأسباب منطقية جديدة لمنع القوات في سوريا، من دحر إيران إلى تعثر روسيا إلى حماية حقول النفط السورية من الدولة السورية. هذا هو زحف المهمة. وكذلك الأمر مع إبقاء القوات الأميركية في سوريا إلى أجل غير مسمّى لمساعدة الأكراد أو حلفاء آخرين في القتال ضد داعش بعد فترة طويلة من انتهاء تلك المعركة. وإن بضعة آلاف من القوات الأميركية لن تكون فعالة في الحد من النفوذ الإيراني. وحتى لو كانت كذلك، فهذا ليس مبررًا كافيًا لإبقاء الجنود الأميركيين بلا نهاية في منطقة حرب أجنبية. إن وجودهم يحافظ على مخاطر القتال المباشر بين القوات الأميركية واللاعبين الآخرين في سوريا - بما في ذلك تركيا وإيران وروسيا وكذلك النظام السوري - والاستياء الذي رافق القوات الأميركية في أماكن أخرى من الشرق الأوسط وزاد من الميل نحو التطرف. كما يجب استكمال انسحاب القوات الأميركية من سوريا الذي أعلنه الرئيس ترامب في عام 2018.

اليمن

اليمن هو بلد آخر تتورّط فيه الولايات المتحدة في صراع مع تأثير استراتيجي ضئيل على المصالح الوطنية للولايات المتحدة، مما يجعلها طرفًا في النزاع دون داع بدلًا من استخدام نفوذها الدبلوماسي للمساعدة في إنهاء إراقة الدماء. ويعكس تدخل الولايات المتحدة في الحرب الأهلية اليمنية عبر دعمها للهجمات الجوية السعودية عداءها القديم لإيران، والذي منع أيضًا الولايات المتحدة من لعب دور بناء في حل الصراع. علاوة على ذلك، فإن الميل الغريزي لواشنطن للوقوف إلى جانب السعودية قد ساهم في مزيد من العنف وعدم الاستقرار. فإذا كانت الولايات المتحدة ستسحب كل الدعم المادي والخطابي للمملكة العربية السعودية، ستضطر القيادة السعودية إلى إنهاء الحرب واختيار الحل السياسي. ومن خلال عدم سحب الدعم، فإن الولايات المتحدة مسؤولة جزئيًا عن الدمار الذي لحق بالشعب اليمني الذي يعاني حاليًا من الحرب والحصار والأمراض المتفشية، بما في ذلك تفشي فيروس كوفيد-19. إن إنهاء الدعم للحرب هو إرادة الكونغرس، كما في قرار مشترك صدر العام الماضي (لكن الرئيس ترامب رفضه).

وكما هو الحال في النزاعات الإقليمية الأخرى، مثل تلك الموجودة في سوريا وليبيا، فإن مشاركة الجهات الخارجية تؤدي إلى تفاقم الحرب في اليمن من خلال تحريف حوافز الفصائل

المحلية، وتمكينها من الاستمرار إلى ما بعد النقطة التي ستكون فيها مواردها الخاصة وإرادتها للقتال مستنفدة. وتتلقى الحكومة المعترف بها دوليًا دعمًا من السعوديين، في حين أن المجلس الانتقالي الجنوبي مدعوم من الإمارات (على الرغم من قرار الإمارات بالانسحاب عسكريًا من الصراع في خريف 2019 في مواجهة تكاليف السمعة). ويتلقى الحوثيون دعمًا من إيران، على الرغم من أن الصراع سبق التدخل الإيراني، ونجحت إيران بشكل عام في نزيف المملكة العربية السعودية دون الحاجة إلى استثمار موارد كبيرة. وفي الوقت نفسه فإن فوضى الحرب تمكّن القاعدة في شبه الجزيرة العربية، القاعدة في جزيرة العرب، من العمل بحرية.

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي ترتكز على الدبلوماسية وتمكينها من إشراك جميع الجهات الفاعلة الإقليمية من شأنها أن تسمح للولايات المتحدة بالمساعدة في تعزيز تسوية متعددة الأطراف من شأنها وقف تدفق التمويل العسكري الخارجي الذي يديم الحرب في اليمن. فبدون دعم أجنبي، سيكون لدى الأطراف المحلية في النزاع حوافز أكبر للتوصل إلى تسوية سياسية مقبولة للطرفين. وفي غضون ذلك يجب على الولايات المتحدة فرض حظر على مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حتى تقطعا كل الدعم لأطراف النزاع اليمني.

الجهات الفاعلة وغير الحكومية

لم تقتصر القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على امتيازاتها الدبلوماسية على الدول فحسب، بل امتدت أيضًا إلى المشاركة الأميركية أو عدم المشاركة مع جهات فاعلة غير حكومية. يجب على الولايات المتحدة التعامل مع بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة وذات الأتباع المهمين بالنظر إلى الطبيعة غير الديمقراطية لمعظم دول الشرق الأوسط. وتتمتع الجماعات والحركات الإسلامية على وجه الخصوص بالقوة على المستوى المجتمعي، إلا أن الولايات المتحدة تميل إما إلى تجاهل هذه الجماعات أو في بعض الأحيان الانضمام إلى ميل بعض أنظمة الشرق الأوسط إلى تصنيف هذه الجماعات على أنها "متطرفة" أو "إرهابية". ونظرًا للمسار طويل المدى للعديد من المجتمعات في المنطقة، فمن غير المرجّح أن تستمر الحكومات التي أقامت معها الولايات المتحدة صداقات طويلة إلى الأبد. وإن إقامة اتصال مع جماعات المعارضة المؤثرة ليس فقط ممارسة دبلوماسية شائعة

وحكيمة من منظور استشرافي؛ كما أنها يشير إلى الحكومات الاستبدادية بأنها لا تستطيع الاستمرار في قمع مثل هذه الحركات.

لا مزيد من الحريات المطلقة للشركاء

لا يقلّ التأثير الذي يملكه الانخراط الأوسع للولايات المتحدة أهمية عن حوافز وسلوك الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة صديقة أو شريكة. عندما تتعلم مثل هذه الدول أن تأخذ دعم الولايات المتحدة كأمر مسلّم به وتعتقد أن الولايات المتحدة لن تسحب دعمها السياسي أبدًا، فإنها ترى الضوء الأخضر لأي إجرّاءات مدمرة قد تميل إلى اتخاذها بغضّ النظر عن مدى تعارضها مع المصالح الأميركية. وقد أظهرت قيادة المملكة العربية السعودية هذا الموقف فيما يتعلق بمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي قبل عامين في إسطنبول. ومن الواضح أن هذا قد شجع الممارسات الإسرائيلية المدمرة. منذ فترة طويلة مثل استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. إن استراتيجية الولايات المتحدة التي تتضمن المشاركة مع جميع الأطراف ستعيد إنتاج المنطق الناجح على المستوى الإقليمي الذي استخدمه ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر على مستوى القوة العظمى في دبلوماسيتهما الثلاثية مع الاتحاد السوفيتي والصين. ومن خلال التعامل بنشاط مع أحد المشاركين في التنافس تكتسب واشنطن نفوذًا في تعاملاتها مع المنافس الآخر.

وأخيرًا، في السعي لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار، يجب على الولايات المتحدة تحفيز الوساطة الإقليمية بدلًا من منعها. فإن إظهار الدعم للدول التي عملت تاريخيًا كوسيط، مثل الكويت وعُمان، يمكن أن يثبت فائدة العمل على تخفيف التوترات أو القضاء عليها. وعلى نفس المنوال، فإن تقليل الدعم لدول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عندما تنتهج سياسات خارجية عدوانية سيساعد في تثبيط العمل المتهوّر.

حماية حقوق الإنسان

يجب أن تعكس سياسة الولايات المتحدة اهتمامًا قويًا بحقوق الإنسان والحقوق السياسية في الشرق الأوسط مع الاعتراف بأن التدخل لا يمكن أن يكون الوسيلة الرئيسية لتحقيق احترام هذه الحقوق. ولا يمكن نقل أي نموذج سياسي محلي بالكامل من مجتمع إلى آخر، وكان على الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أن تتعلم من تجربتها الخاصة أنه لا يمكن منح الديمقراطية

الليبرالية من خلال فوّهة البندقية. ويمكن أن تكون أهمية حقوق الإنسان والحقوق السياسية هي التأكيد بشكل أكثر إنتاجية في سياق إدارة العلاقات الثنائية، وكذلك في التصريحات العامة المتعلقة بالمنطقة ككل. لذلك، كنقطة انطلاق، يجب على الولايات المتحدة أن تكون نموذجًا لاحترامها لحقوق الإنسان (في الداخل والخارج)، والتعاون متعدد الأطراف، ومراعاة معاهدات القانون الدولي التي تنظم حقوق الإنسان والنزاع المسلح.

هذا التأكيد ليس فقط صحيحًا من منظور أخلاقي فحسب وإنما يتوافق إلى حد كبير مع المصالح الأميركية. فقد ساهم الحرمان من حقوق الإنسان في زعزعة الاستقرار والتطرف العنيف المنبثق من الشرق الأوسط. وغالبًا ما يسلّط البحث حول الدوافع الأساسية للتطرف العنيف الضوء على دور انتهاكات حقوق الإنسان من قبل مؤسسات الدولة. ولكي تكون فعالة، يجب أن يكون نهج أميركا تجاه حقوق الإنسان متسقًا وليس انتقائيًا. فإدانة بعض الدول مع منح الآخرين تصريحًا يحط من قدر مفهوم حقوق الإنسان ويعرض الولايات المتحدة لاتهامات النفاق ويضعف الصوت الأخلاقي لأميركا من المنطقة وخارجها.

وقد تتضمن سياسة احترام الحقوق هذه جعل المساعدة العسكرية لـ "إسرائيل" - لعقود (ولا تزال) أكبر متلق لهذه المساعدة - مشروطة بإنهاء "إسرائيل" لانتهاكها الروتيني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشمل هذه الجرائم التوسع الاستيطاني المستمر في الضفة الغربية والقدس الشرقية والهجمات في غزة التي أخفقت في الوفاء بالتزامات حماية المدنيين. فـ "إسرائيل" قوة نووية وعسكرية عظمى في المنطقة لا تحتاج إلى مساعدة عسكرية أميركية للدفاع عن نفسها. وعلى هذا النحو، يمكن القول إنه لا ينبغي أن تكون مرشحًا للمساعدة العسكرية في المقام الأول. وبقدر ما ينبغي تقديم المساعدة العسكرية لدول الشرق الأوسط، يجب إعطاء الأولوية لأولئك المعرّضين لخطر التحوّل إلى دول فاشلة. فإذا قررت واشنطن مواصلة تقديم المساعدة لـ "إسرائيل" يجب أن تكون مشروطة بإجرّاء تغييرات في السياسات الإسرائيلية التي تعزز الاستقرار والمصالح الأميركية.

ويجب تطبيق شروط مماثلة على مصر، ثاني أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأميركية، حيث تنازلت إدارة ترامب بشكل روتيني عن متطلبات حقوق الإنسان التي فرضها الكونغرس، كما فعلت مرة أخرى في أيلول/سبتمبر عام 2019 للحفاظ على عمليات نقل الأسلحة على الرغم من سجلّ القاهرة في التعامل المحلي الوحشي. وكما ذكرنا سابقًا، يجب أن تغطي المشروطية

أيضًا المبيعات العسكرية للسعودية والإمارات حتى إنهاء انتهاكات قوانين الحرب في اليمن والانتهاكات المحلية الممنهجة. ويجب أن تغطي عمليات نقل الأسلحة العلنية والسرية إلى الجماعات المسلحة في سوريا أو في أي مكان آخر والتي تورّطت في انتهاكات حقوقية. بشكل عام، يجب على الولايات المتحدة أن تخفض بشكل كبير مبيعاتها من الأسلحة إلى المنطقة، حيث كان لوفرة الأسلحة تأثير مزعزع للاستقرار بشكل واضح وقوّض المصالح الأميركية، على الرغم من الأرباح الكبيرة التي يجنيها مصنّعو الأسلحة من القطاع الخاص.

كما ستشتكي الدول الشريكة التي طالما اعتبرت دعم واشنطن أمرًا مفروغًا منه من سياسة الولايات المتحدة الأكثر مرونة والتي تضع المصالح الأميركية في المرتبة الأولى. وقد يهددون باللجوء إلى الصين أو روسيا أو غيرهما للحصول على السلاح والدعم. لكن شركاء الشرق الأوسط يلعبون هذه اللعبة بالفعل. فقد تعمقت علاقة "إسرائيل" مع روسيا في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، واشترت المملكة العربية السعودية أسلحة من الصين جزئيًا في محاولة للاستفادة من الوصول إلى عتاد عسكري أكثر تقدمًا من الولايات المتحدة. وستبقى عوامل الجذب للشراكة مع الولايات المتحدة في مثل هذه الحالات، لكن ساحة اللعب بين العملاء والمستفيدين لن تواجه الولايات المتحدة بعد الآن بمثل هذه المخاطر.

إن وجود سياسة متسقة تحترم الحقوق مضمّنة في نهج أوسع للمنطقة، وهو نهج يركّز على المصالح الأميركية الأساسية، ودبلوماسية حل المشكلات، والمشاركة مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، سيكون له عواقب على كيفية إدارة الولايات المتحدة تقليديًا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأصبحت أوجه القصور في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة واضحة بشكل متزايد، خاصة وأن إدارة ترامب تخلّت عن أي ادعاء بأنها تعمل كوسيط نزيه. إنها عملية تسيء إلى المصالح الأميركية وكذلك رفاهية "إسرائيل" على المدى الطويل، ناهيك عن فشلها في مساعدة الفلسطينيين. إنها عملية قوّضت، بدلًا من أن تعزّز، احتمالات الاستقرار ونتائج تحترم الحقوق في ذلك الصراع.

وفي السعي لتحقيق مصالح الولايات المتحدة وسياسة متّسقة لحماية حقوق الإنسان، وفي اشتراط المساعدة العسكرية الأميركية لـ "إسرائيل" وإعادة ضبط عناصر هذه العلاقة الثنائية، يجب على الولايات المتحدة أن توضح أنها في دعم الدبلوماسية والسلام لا تصرّ على نتيجة معيّنة للصراع ولا للتخلّي عن مصلحتها. ولم تعد الولايات المتحدة توفّر غطاءً دوليًا لانتهاكات

"إسرائيل" لحقوق الإنسان ولن تستثمر في عملية سلام فاشلة توفّر مثل هذا الغطاء تفتقر إلى معايير معقولة، يدعمها القانون الدولي، والتي يلتزم بها الطرفان. كما يجب على الولايات المتحدة أن تعلن صراحة وأن تُظهر دعمها للحلول الراسخة في القواعد والقوانين الدولية التي تضمن الأمن والكرامة والحرية والمساواة لكلا الشعبين - سواء كان ذلك قائمًا على دولتين مستقلتين لهما سيادة، أي كيان سياسي واحد يتمتع بكامل الحقوق كل سكانه، أو اتحاد.

إحدى الميّزات الأساسية لمعيار القانون الدولي هي أنها ليست سياسية أو انتقائية. مثل هذا النهج سيجعل أيضًا الانتقاد المبرّر لانتهاكات حقوق الإنسان الإيرانية أو السورية أكثر فعالية ومصداقية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب على الكونغرس أن يتوسع بما يسمى قوانين ليهي التي تحظر مساعدة الشرطة والحدود والوحدات العسكرية المتورطة بشكل موثوق في انتهاكات جسيمة لتغطية الأفعال التعسفية التي ترتكبها الحكومات المتورطة. وهذا من شأنه أن يعزز الأمن الأميركي من خلال الحد من تعرّض الولايات المتحدة كهدف للإرهابيين الذين يسعون للانتقام من الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومات الأميركية الشريكة.

ومن المرجّح أيضًا أن يكون وضع ارتباطات حقوق الإنسان ضمن عملية متعددة الأطراف لا تسيطر عليها الولايات المتحدة فعالًا ويتجنّب ظهور التسييس. فالنهج الأميركي المستمر منذ عقود لحقوق الإنسان الانتقائية والتدخلات في المنطقة قوض مصداقيته ويدعو إلى التشكك حتى في أكثر الجهود الأميركية الفردية المبدئية للضغط من أجل إصلاحات حقوق الإنسان. في الواقع، إن صورة واشنطن الذاتية كشرطي عالمي للديمقراطية والإنسانية لا تتوافق ببساطة مع واقع سلوكها وكيف يُنظر إليه في المنطقة. على سبيل المثال، فإن سجلّ الولايات المتحدة في مساعدة المملكة العربية السعودية في ارتكاب جرائم حرب في اليمن، أو مساعدة الجماعات المسلحة في سوريا المسؤولة عن الهجمات على الأقليات وعمليات الخطف والهجمات العشوائية، يقوّض مصداقية أي عملية تقودها الولايات المتحدة لإحضار الحكومات السورية (والروسية والإيرانية) لتحمل مسؤولية الفظائع المزعومة في سوريا. وبالمثل، فإن الدعم العسكري لـ "إسرائيل" ومصر وحمايتهما سياسيًا على الرغم من سجلاتهما الحقوقية المؤلمة للغاية - بما في ذلك قتل مئات المتظاهرين في غزة والقاهرة على التوالي - يفتح الموقف الحالي للولايات المتحدة الداعمة للمتظاهرين الإيرانيين الذين يواجهون وحشية الحكومة للكفر وإن لم يكن استهزاءً صريحًا.

وقد تكون العقوبات المالية المستهدفة - حظر السفر وتجميد الأصول - ضد المسؤولين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، سواء بموجب قانون ماغنتسكي أو بوسائل قانونية أخرى، أداة مشروعة لإبعاد الولايات المتحدة عن الارتباط بالمعتدين، ولكن يجب ألا تبدو أنها أدوات سياسية، بحيث لا تركّز بشكل غير متناسب على أعداء الولايات المتحدة وتتجاهل إساءات الأصدقاء.

والأهم من ذلك هو أن المقاربة متعددة الأطراف لقضايا حقوق الإنسان تتجنب الكوارث المكلفة لأعمال واشنطن الأحادية المشؤومة، والتي لا يوجد بشأنها دليل يذكر على أي فوائد ذات مغزى. وتقدم الجهود المشتركة فرصة أفضل للتحسينات الدائمة مع عملية أفضل للمساءلة المتبادلة المستمرة. ومن شأن الانخراط دبلوماسيًا في عملية متعددة الأطراف أن يعزز في حد ذاته التعاون الدولي ويعزز المعايير العالمية؛ كما أنه سيجعل من الولايات المتحدة طرفًا فاعلًا أكثر موثوقية واحترامًا وفعالية في المنطقة.

الشرق الأوسط يحتاج إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وليس إلى حلف شمال الأطلسي

يجب أن يرتكز النظام الإقليمي الدائم على توازن قوى يعكس عضويًا حقائق الشرق الأوسط بدلًا من توازن مصطنع ناتج عن وجود جيوش خارج المنطقة. ويجب على الولايات المتحدة أن تكف عن الحفاظ على ميزان قوة مُصنّع مبني على وجود عسكري أميركي دائم والتصور بأنها مستعدة دائمًا للتدخل. وكما أثبتت الهيمنة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط على مدى ربع القرن الماضي فإن التدخل على هذا المستوى يؤدي في النهاية إلى زعزعة الاستقرار. وفي غياب هذا التأثير المزعزع للاستقرار ستكون هناك مساحة أكبر للمضي قُدمًا في الحلول الدبلوماسية والتفاوضية لمختلف النزاعات في المنطقة، ولا سيما في القضايا السعودية الإيرانية و "إسرائيل" وفلسطين.

وإذا كان هناك نموذج تنظيمي مناسب للشرق الأوسط، فهو ليس الناتو، كما تم اقتراحه من حين لآخر، بل بالأحرى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو OSCE، أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، ASEAN. تجسّد هاتان الهيكليتان أهداف التعاون بدلًا من المواجهة، وبناء المسؤولية والثقة المتبادلتين، ورؤية شاملة للأمن تشمل حقوق الأفراد وكذلك الأمن بين الدول. وتلعب الولايات المتحدة دورًا مباشرًا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولها علاقة

طويلة الأمد مع رابطة دول جنوب شرق آسيا، ولكن لا يُتوقع منها أن تقود أو تحرّك أجنداتها. وسيستغرق إنشاء منظمة شبيهة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للشرق الأوسط الكبير وقتًا. ومع ذلك، فمن الممكن القيام بحركة قابلة للقياس نحو هذا الهدف، خاصة إذا كان في البداية يقتصر على منطقة الخليج الفارسي. سيكون هذا مفيدًا بشكل خاص للولايات المتحدة، مع مراعاة مخاطر الحرب مع إيران والتوترات بين الرياض وأبو ظبي وطهران. وعلى الفور، فإن تعزيز تدابير بناء الثقة البحرية وبذل جهود أكبر لتجنب الحوادث في البحر في الخليج الفارسي أمر ممكن ومرغوب فيه للغاية. وقد يشمل ذلك إضفاء الطابع الرسمي على الإجرّاءات التي تقتصر حاليًا على الاتصالات من سفينة إلى أخرى. كما يجب أن يكون التطلع على المدى الطويل هو توسيع مثل هذه المنظمة لتشمل الشرق الأوسط بأكمله.

كما أن أشكال مختلفة من الحد من التسلح ممكنة ويمكن أن تكون مفيدة في تهدئة مخاوف معيّنة ومنع سباقات التسلح. ويمكن أن تكون أيضًا بمثابة بناء في إقامة إطار العمل الأمني الشامل الذي ندعو إليه هنا. ويوفر الحد من الأسلحة على مستوى المنطقة مزايا مهمة على الجهود الأضيق، بما في ذلك المتطلبات المفروضة على فرادى البلدان. وإن رغبة أي دولة في قبول القيود تتعزز بشكل كبير من خلال التأكيد على أن نفس القيود ستطبّق على جميع جيرانها، بمن في ذلك خصومها.

لقد نوقشت منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية بشكل دوري في الماضي وتستحق دعمًا مركزًا من الولايات المتحدة. لقد قاومت "إسرائيل" حتى الآن هذا المفهوم، حيث سيكون مطلوبًا منها التخلي عن ترسانتها النووية. ومع ذلك، فإن اتفاقًا على مثل هذه المنطقة سيكون بمثابة تقدم كبير في قضية منع الانتشار، ومن شأنه أن يزيل أخطر أشكال التصعيد المحتمل للصراع، وسيحسّن آفاق المزيد من اتفاقيات الحد من الأسلحة الإقليمية.

وتشكّل الصواريخ الباليستية مجالًا آخر ممكنًا للسيطرة المثمرة على الأسلحة، حيث يكون النهج الإقليمي أمرًا بالغ الأهمية، كما يتضح من فشل المطالب غير الواقعية من إيران بالتخلي عن الصواريخ. ولن توافق إيران، التي كانت هدفًا لهجمات الصواريخ الباليستية، على إجرّاء أحادي الجانب لنزع السلاح طالما أنها تواجه منافسين إقليميين قادرين على إبراز قوتهم بالصواريخ وبقوة جوية تفوق قوتها. ولن يتم القضاء على الصواريخ تمامًا من الشرق الأوسط، لكن الاتفاق على قيود المدى سيكون مساهمة إيجابية في الأمن الإقليمي بينما

يخدم أيضًا المصالح الأميركية والأوروبية في الحد من أي تهديد بأن بطاريات الصواريخ في المنطقة يمكن أن تستهدف أهدافًا خارجها.

لكن من المهم أن ندرك أنه من غير المحتمل تحقيق هيكل أمني إقليمي جديد إذا استمرت الولايات المتحدة ودول أخرى في ضخ الأسلحة في المنطقة. ففي عام 2018، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم وثاني أكبر منفق على شراء الأسلحة للفرد بعد "إسرائيل". ومن بين أكبر الدول المنفقة الأخرى الكويت وعُمان. وتشير التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية أنفقت 4.78 مليار دولار على عمليات الاستحواذ العسكرية في عام 2019، وهو ثالث أعلى معدل بعد الولايات المتحدة والصين. وكانت 70 بالمئة من مشتريات الأسلحة السعودية من الولايات المتحدة التي لا تزال أكبر مصدر للأسلحة في العالم. وزادت مشتريات الأسلحة في جميع أنحاء الشرق الأوسط بنسبة 87 بالمئة بين عامي 2009-2013 و2014-2018. وطالما أن القوى الخارجية تشوّه التوازن الطبيعي للمنطقة من خلال إغراقها بالأسلحة فإن الشرق الأوسط سيظل محفوفًا بعدم الاستقرار. وهذا يعني بالنسبة للولايات المتحدة انخفاضًا كبيرًا في مبيعات الأسلحة، وفي المقام الأول إلى المملكة العربية السعودية و "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة. ولن يتم التوصل إلى اتفاق دائم إذا اضطرت بعض الدول إلى تقييد قدراتها العسكرية بينما تتمتع دول أخرى بوصول شبه غير محدود إلى الأسلحة الأميركية المتقدمة.

وكما أكدنا سابقًا، لا يمكن للولايات المتحدة أن تقود إطارًا أمنيًا جديدًا للشرق الأوسط، لتحقيق الشرعية والاستمرارية، يعتبر الشراء والملكية من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية أمرًا ضروريًا. ولا يمكن لدول الشرق الأوسط أن تعامله على أنه دولتها إذا قاده آخرون. وفي حين أن استعداد المنطقة لمثل هذا المسعى الدبلوماسي غير واضح، فإن استمرار الهيمنة العسكرية الأميركية على الشرق الأوسط لن يؤدي إلا إلى مزيد من تأخير الاستعداد المطلوب. كما يمكن للولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل ألمانيا والهند واليابان، أن تلعب أدوارًا داعمة حاسمة. علاوة على ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورًا إيجابيًا من خلال قبول الصين وروسيا في العملية الدبلوماسية - لضمان قبولهما ودعمهما وأيضًا لتأمين التزامهما بخفض مبيعات الأسلحة إلى المنطقة ومنع الشرق الأوسط من أن يكون إلى أجل غير مسمّى مجال المنافسة الأمنية بين القوى العالمية. وحتى إذا لم يتم فرض قيود على مبيعات الأسلحة

من روسيا والصين فإن الأهمية الاستراتيجية المنخفضة للمنطقة تعني أن مثل هذه النتيجة لا تشكل تهديدًا أساسيًا للمصالح الأميركية الأساسية. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة تقوّض أمنها إذا ظلت موجودة عسكريًا في المنطقة من أجل مصنّعي الأسلحة فقط لتحقيق الربح.

الخاتمة

إن الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط دائم وذاتي الآن. يتعلق هذا جزئيًا بالجمود البيروقراطي. كما أنه من الصعب سياسيًا الدفاع عن عمليات الانسحاب في مواجهة التحذيرات المبسطة بأن الشرق الأوسط لا يزال مكانًا مضطربًا يتطلب من الولايات المتحدة أن تكون هناك بقوة. إن تبرير الوجود العسكري الأميركي من حيث حماية القوة، بحيث تكون سلامة القوات المنتشرة بالفعل سببًا منطقيًا لنشر المزيد من القوات، هو ديناميكية معيبة بشكل خطير. في الواقع، كان الكثير من الحجج الداعية إلى الاحتفاظ بعدد أكبر من القوات الأميركية في الشرق الأوسط بدلًا من تقليلها دائريًا بهذه الطريقة، من حيث إن التهديدات الخارجية التي يتم تسليط الضوء عليها هي تهديدات للقوات الأميركية نفسها. أخيرًا، هناك ظاهرة المطرقة والمسمار، حيث سيجد صانعو السياسة دائمًا مسامير في حاجة إلى الضرب، ما دامت المطرقة القوية في شكل قوة عسكرية أميركية منتشرة متاحة. وسيتطلب تنفيذ أفضل حجم وشكل ممكنين لأي وجود عسكري أميركي في الشرق الأوسط جهودًا متضافرة لمواجهة هذه الاتجاهات، وليس فقط كرغبة صريحة في تحويل الموارد والانتباه إلى مناطق أخرى ومشاكل أخرى.

ولم يعد الوجود العسكري الأميركي وجهوده لتحقيق الهيمنة في الشرق الأوسط يخدم المصالح الوطنية لسبب بسيط وهو أن الاستخدام الكبير للقوة العسكرية في تلك المنطقة لا يندرج في المصالح الأميركية. ويجب على الولايات المتحدة تشكيل مشاركتها في أمن الشرق الأوسط بطرق لا تُورّطها في صراعات لا علاقة لها بأولويات الولايات المتحدة الأساسية. ومع ذلك، فقد تسبّب الوجود العسكري الأميركي في إقحام الولايات المتحدة نفسها بشكل غير ملائم في المنطقة أو الانجرار إلى العديد من الخلافات والنزاعات غير المهمة من الناحية الاستراتيجية. فسياسة الهيمنة العسكرية هذه جعلت الأميركيين أقل أمانًا، وقوّضت مكانة الولايات المتحدة في الخارج، وجعلت أميركا أقل استعدادًا للرد على التهديدات في الداخل

والتحديات غير العسكرية مثل الأوبئة وتغيّر المناخ ولم تخدم شعوب المنطقة. ويرجع جزء كبير من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط إلى التدخل الأجنبي - من أفغانستان إلى العراق إلى ليبيا وسوريا واليمن.

لقد كان التدخل العسكري مكلفًا للغاية من حيث الدم والأموال بالإضافة إلى الميزة الاستراتيجية. وتركّزت غالبية الإنفاق الخارجي والعمل العسكري الأميركي منذ 11 أيلول/ سبتمبر في الشرق الأوسط. ونظرًا لأن الولايات المتحدة وسّعت حضورها أكثر من اللازم في الشرق الأوسط، فقد حصد المنافسون الجيوسياسيون في موسكو وبكين وطهران فوائد عدم الكفاءة الاستراتيجية لأميركا. وحتى عندما لا تكون الولايات المتحدة في حالة حرب في الشرق الأوسط، تستفيد الشركات الآسيوية العملاقة من حماية الجيش الأميركي لإمدادات النفط في الشرق الأوسط التي أصبحت الولايات المتحدة أقل اعتمادًا عليها. باختصار، تتطلب كل من المخاوف الأمنية والاقتصادية إعادة توجيه أساسية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتمحور حول تقليص كبير للوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

ويجب أن يبدأ مثل هذا التوجّه بتعريف أوضح لمصالح أميركا في الشرق الأوسط: حماية الناس في الولايات المتحدة من الهجمات وتسهيل التدفق الحر للتجارة العالمية. وأفضل طريقة لخدمة هذه الأهداف هي العمل على تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ولا يستدعي أي منهما وجودًا عسكريًا أميركيًا كبيرًا، ناهيك عن الهيمنة العسكرية الأميركية. بدلًا من ذلك، يجب على واشنطن أن تدرك التعددية القطبية باعتبارها حقيقة تخدم أولويات الولايات المتحدة من خلال منع الهيمنة الإقليمية من قبل أي دولة أخرى.

وبمجرد أن تبدأ الولايات المتحدة في الحد من وجودها العسكري في المنطقة، يجب على صانعي السياسة تجنب الرغبة في إعادة إلزام القوات إذا نشأت صراعات. فقد أدى الوجود الأميركي إلى تشويه ميزان القوى في الشرق الأوسط، ومن المحتمل أن يبدو الوجود العسكري الأميركي المخفف في البداية مزعزعًا للاستقرار. ومع ذلك، نظرًا للمستوى الحالي للصراع في المنطقة، فإن إزالة أحد دوافع الصراع ستؤدي في النهاية إلى شرق أوسط أكثر أمانًا. علاوة على ذلك، من المهم للولايات المتحدة أن تشير بوضوح إلى التزامها بتقليص وجودها العسكري بشكل كبير بغضّ النظر عن معالم الاستقرار المحتملة. وخلافًا لذلك، سيتم تحفيز البلدان المستفيدة من الوجود والحماية الأميركية لزعزعة استقرار المنطقة على منع الانسحاب

الأميركي. لهذه الأسباب، لا تستطيع الولايات المتحدة الانتظار حتى يتم حل النزاعات الإقليمية قبل البدء في تصحيح وجودها العسكري.

بدلًا من ذلك، يجب على الولايات المتحدة التعامل مع شركاء في الشرق الأوسط للإبلاغ عن نيّتها تقليص حجم مشاركتها العسكرية. ويجب عليها أن تبدأ فورًا في المناقشات مع القوى الإقليمية التي تستضيف حاليًا القوات الأميركية لتحديد جدول زمني للانسحاب المسؤول وخطوط العلاقات المستمرة التي ستسمح بعمل عسكري أميركي في المستقبل، إذا لزم الأمر، لوقف المعتدي أو الهيمنة الإقليمية المحتملة. كما يجب أن يكون الجدول الزمني من خمس إلى عشر سنوات، مما يتيح للحكومات الإقليمية وقتًا كافيًا لاتخاذ الإجرّاءات التي تراها ضرورية، بما في ذلك المشاركات الدبلوماسية مع الجيران لإنشاء هيكل أمني إقليمي جديد.

إن الانسحاب العسكري من الشرق الأوسط لا يرقى إلى التخلي عن المنطقة أو إنهاء المشاركة الأميركية. على العكس من ذلك، يجب على الولايات المتحدة زيادة حضورها الدبلوماسي وإعطاء الأولوية لدورها في تقليل و/أو حل النزاعات كصانع سلام دبلوماسي. ولن يكون هذا قرارًا شائعًا في بعض عواصم الشرق الأوسط، لكنه المسار الذي يخدم المصالح الأميركية والاستقرار الإقليمي على أفضل وجه.

التطوّرات العسكرية والأمنية
المتعلّقة بجمهورية الصين الشعبية[1]
ملخّص تنفيذي للتقرير السنوي إلى الكونغرس

مكتب وزير الدفاع الأميركي، كانون الأول، 2020

فهم استراتيجية الصين
الاستراتيجية الوطنية للصين

> تهدف استراتيجية جمهورية الصين الشعبية إلى تحقيق "التجديد العظيم للأمة الصينية" بحلول عام 2049. ويمكن وصف استراتيجية الصين بأنها سعي حازم إلى الحداثة السياسية والاجتماعية التي تتضمّن جهودًا واسعة النطاق لتوسيع القوة الوطنية للصين وإتقان أنظمة الحكم فيها ومراجعة النظام الدولي.

> يضع الحزب الشيوعي الصيني هذه الاستراتيجية في إطار أنها محاولة لتحقيق التطلّعات القومية الراسخة في "عودة" الصين إلى موقع القوة والازدهار والقيادة على المسرح العالمي.

> لطالما نظرت قيادة الحزب الشيوعي الصيني إلى الصين على أنها متورّطة في منافسة استراتيجية دولية كبرى مع دول أخرى، منها على وجه الخصوص الولايات المتحدة.

> في عام 2019، كثفت الصين جهودها للنهوض بتنميتها الشاملة بما في ذلك استقرار نموّها الاقتصادي، وتعزيز قواتها المسلحة، والقيام بدور أكثر نشاطًا في الشؤون العالمية.

---

[1] تعريب: آية حمادي.

Office of The Secretary of Defense, Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, December 2020.
https://media.defense.gov/2020/Sep/01/2002488689/-1/-1/1/2020-DOD-CHINA-MILITARY-POWER-REPORT-FINAL.PDF

السياسة الخارجية

> تسعى السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية إلى مراجعة جوانب النظام الدولي وفقًا لشروط الحزب ووفقًا للأفكار والمبادئ التي يعتبرها ضرورية لتهيئة بيئة خارجية مؤاتية لتجديد شباب الصين الوطني.

> عام 2019، أدركت جمهورية الصين الشعبية أن قواتها المسلحة يجب أن تلعب دورًا أكثر نشاطًا في تعزيز سياستها الخارجية، مما يبرز الطابع العالمي المتزايد الذي تنسبه بكين إلى قوتها العسكرية.

السياسة الاقتصادية

> يعطي الحزب الشيوعي الصيني الأولوية للتنمية الاقتصادية باعتبارها "المهمّة المركزية" والقوة التي تدفع تحديث الصين في جميع المجالات، بما في ذلك القوات المسلحة.

> تدعم التنمية الاقتصادية في الصين التحديث العسكري ليس فقط من خلال توفير الوسائل لميزانيات دفاعية أكبر، ولكن من خلال المبادرات المدروسة التي يقودها الحزب مثل مبادرة OBOR وصُنع في الصين 2025، فضلًا عن الفوائد المنهجية للقاعدة الصناعية والتكنولوجية الوطنية الصينية المتنامية.

استراتيجية تطوير الاندماج العسكري - المدني (MCF)

> تنتهج جمهورية الصين الشعبية استراتيجية تطوير MCF الخاصة بها "لدمج" استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع استراتيجياتها الأمنية لبناء نظام وقدرات استراتيجية وطنية متكاملة لدعم أهداف التجديد الوطنية للصين.

> MCF يشمل ستة جهود مترابطة: (1) دمج القاعدة الصناعية الدفاعية في الصين والتكنولوجيا المدنية والقاعدة الصناعية؛ (2) دمج الابتكارات العلمية والتكنولوجية والاستفادة منها عبر القطاعات العسكرية والمدنية؛ (3) تنمية المواهب ودمج الخبرات والمعارف العسكرية والمدنية؛ (4) بناء المتطلبات العسكرية في البنية التحتية المدنية والاستفادة من البناء المدني للأغراض العسكرية؛ (5) الاستفادة من الخدمة المدنية والقدرات اللوجستية للأغراض العسكرية؛ (6) توسيع وتعميق نظام تعبئة الدفاع الوطني الصيني ليشمل جميع الجوانب ذات الصلة بمجتمعها واقتصادها لاستخدامها في المنافسة والحرب.

> في حين أن MCF لها أغراض أوسع من الحصول على التكنولوجيا الأجنبية، من الناحية العملية، فهي تعني أيضًا أنه لا يوجد خط واضح بين الاقتصاد المدني والعسكري لجمهورية الصين الشعبية، مما يزيد من تكاليف العناية الواجبة للكيانات الأميركية والعالمية التي لا ترغب في المساهمة في التحديث العسكري لجمهورية الصين الشعبية.

سياسة الدفاع والاستراتيجية العسكرية

> صرّحت جمهورية الصين الشعبية أن سياستها الدفاعية تهدف إلى حماية سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية. ولا تزال الاستراتيجية العسكرية للصين قائمة على مفهوم "الدفاع النشِط-Active Defense".

> عام 2019، ظلّ جيش التحرير الشعبي موجهًا بشكل أساسي نحو التهديدات الإقليمية طويلة الأمد مع التأكيد على دور عالمي أكبر لنفسه وفقًا لسياسة الصين الدفاعية والاستراتيجية العسكرية.

> يؤكد قادة الصين على ضرورة تلبية علامات التحوّل العسكري الرئيسية المحددة في عامي 2020 و2035. وتسعى هذه المعالم إلى مواءمة تحوّل جيش التحرير الشعبي مع التحديث الوطني الشامل بحيث أن الصين ستدخل بحلول نهاية عام 2049 بجيشٍ على مستوى عالمي.

> لم يحدد الحزب الشيوعي الصيني ما يعنيه من خلال طموحه في الحصول على جيش "عالمي". ومع ذلك، في سياق الاستراتيجية الوطنية للصين، من المحتمل أن تهدف الصين إلى تطوير جيش بحلول منتصف القرن يعادل - أو في بعض الحالات يتفوّق على- الجيش الأميركي، أو أي قوة عظمى أخرى تعتبرها الصين تهديدًا لسيادتها وأمنها ومصالحها التنموية.

مهام، وظائف، تحديث القوات المسلحة الصينية في "العصر الجديد"

> تتضمّن استراتيجية جمهورية الصين الشعبية تقديم برنامج تحديث عسكري شامل يهدف إلى استكمال التحديث العسكري "بشكل أساسي" بحلول عام 2035 وتحويل جيش التحرير الشعبي إلى جيش "عالمي المستوى" بحلول نهاية عام 2049.

> تواصل القدرات والمفاهيم المتطورة لجيش التحرير الشعبي الصيني تعزيز قدرة جمهورية الصين الشعبية على مواجهة التدخل من قِبل الخصم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وقوة المشروع عالميًا.

> عام 2019، واصل جيش التحرير الشعبي إحراز تقدّم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرئيسية، وإدخال أنظمة محلية حديثة، وبناء الجهوزية، وتعزيز كفاءته لإجراء عمليات مشتركة.

> حققت الصين بالفعل التكافؤ مع - أو حتى تجاوز - الولايات المتحدة في العديد من مجالات التحديث العسكري، بما في ذلك:

- بناء السفن: تمتلك جمهورية الصين الشعبية أكبر بحرية في العالم، مع قوة قتالية إجمالية تبلغ حوالي 350 سفينة وغوّاصة بما في ذلك أكثر من 130 من المقاتلات السطحية الرئيسية. وبالمقارنة، تبلغ القوة القتالية للبحرية الأميركية ما يقرب من 293 سفينة اعتبارًا من أوائل عام 2020. والصين هي أكبر دولة منتجة للسفن في العالم من حيث الحمولة وهي تزيد من قدرتها على بناء السفن وقدرتها على جميع الفئات البحرية.

- الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التقليدية الأرضية: طوّرت جمهورية الصين الشعبية قواتها الصاروخية التقليدية غير المقيّدة بأية اتفاقيات دولية. وتمتلك جمهورية الصين الشعبية أكثر من 1250 صاروخًا باليستيًا تطلق من الأرض (GLBM) وصواريخ كروز الأرضية (GLCMs) بمدى يتراوح بين 500 و5500 كيلومتر. أما الولايات المتحدة فتمتلك حاليًا نوعًا واحدًا من GLBM التقليدية بمدى يتراوح من 70 إلى 300 كيلومتر ولا توجد فيها صواريخ GLCM.

- أنظمة الدفاع الجوي المتكاملة: تمتلك جمهورية الصين الشعبية واحدة من أكبر القوات في العالم لأنظمة سطح-جو المتقدمة بعيدة المدى - بما في ذلك أنظمة S-400s وS-300s الروسية الصنع والأنظمة المنتجة محليًا - والتي تشكل جزءًا من قوّتها وهندسة نظام الدفاع الجوي المتكامل الفائض عن الحاجة.

التطوّرات في التحديث والإصلاح لجيش التحرير الشعبي

> جيش التحرير الشعبي (PLAA) هو أكبر قوة برّية دائمة في العالم. عام 2019، واصل جيش التحرير الشعبي الصيني التحوّل إلى قوة برّية حديثة ومتحرّكة وقاتلة من خلال نشر أنظمة قتالية محدّثة ومعدّات اتصالات وتعزيز قدرته على إجراء وإدارة عمليات مشتركة معقدة وأسلحة.

> إن بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) - أكبر بحرية في العالم - هي قوة حديثة ومرنة بشكل متزايد ركّزت على استبدال الأجيال السابقة من المِنصّات بقدرات محدودة لصالح مقاتلين أكبر وحديثين متعددي الأدوار. اعتبارًا من عام 2019، يتكوّن PLAN بشكل كبير من مِنصّات حديثة متعددة الأدوار تتميز بأسلحة وأجهزة استشعار متقدّمة مضادة للسفن، ومضادة للهواء، ومضادة للغواصات.

- بناء السفن البحرية وتحديثها: لا تزال PLAN منخرطة في برنامج قوي لبناء وتحديث السفن يشمل الغواصات والمقاتلات السطحية وسفن الحرب البرمائية وحاملات الطائرات والسفن المساعدة بالإضافة إلى تطوير ونشر أسلحة وأجهزة استشعار وقدرات القيادة والتحكم المتقدمة.

> تشكل القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي (PLAAF) وPLAN Aviation معًا أكبر قوة طيران في المنطقة وثالث أكبر قوة طيران في العالم، مع أكثر من 2500 طائرة وحوالي 2000 طائرة مقاتلة. تلحق القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي بسرعة القوات الجوية الغربية عبر مجموعة واسعة من القدرات والكفاءات.

> القوة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي (PLARF) هي المسؤولة عن القوات الصاروخية الاستراتيجية البرية والنووية التقليدية لجمهورية الصين الشعبية. تقوم PLARF بتطوير مجموعة واسعة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التقليدية التي تُطلق من الأرض. وتعمل جمهورية الصين الشعبية على تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات (ICBMs) ستحسّن بشكل كبير قواتها الصاروخية ذات القدرة النووية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الرؤوس الحربية على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التابعة لجمهورية الصين الشعبية والقادرة على تهديد الولايات المتحدة إلى ما يقرب من 200 في السنوات الخمس المقبلة.

- تقوم جمهورية الصين الشعبية بتوسيع مخزونها من DF-26 متعدد الأدوار، وهو نظام صواريخ باليستية متنقلة متوسطة المدى تطلق من الأرض قادرة على تبادل الرؤوس الحربية التقليدية والنووية بسرعة.

- قوات الصواريخ التقليدية الأرضية القوية التابعة لجمهورية الصين الشعبية تكمل تنامي حجم وقدرات دقة الضربة الجوية والبحرية.

> قوة الدعم الاستراتيجي لجيش التحرير الشعبي (SSF) هي منظمة على مستوى قيادة المسرح تم إنشاؤها لتركيز مهام وقدرات الحرب الفضائية والإلكترونية والنفسية لجيش التحرير الشعبي. قسم أنظمة شبكات SSF مسؤول عن الحرب السيبرانية والاستطلاع التقني والحرب الإلكترونية والحرب النفسية. هدفها الرئيسي الحالي هو الولايات المتحدة.

- المؤسسة الفضائية التابعة لجمهورية الصين الشعبية. تستمر مؤسسة الفضاء لجمهورية الصين الشعبية في النموّ بسرعة. كرّست بكين موارد كبيرة لتنمية جميع جوانب برنامجها الفضائي، من التطبيقات الفضائية العسكرية إلى التطبيقات المدنية مثل عمليات الإطلاق المدرة للربح، والمساعي العلمية، واستكشاف الفضاء.

- يدير جيش التحرير الشعبي الصيني تاريخيًا برنامج الفضاء لجمهورية الصين الشعبية. قسم أنظمة الفضاء SSF مسؤول عن جميع العمليات الفضائية لجيش التحرير الشعبي الصيني تقريبًا.

- عام 2019، وصفت جمهورية الصين الشعبية الفضاء بأنه "مجال حاسم في المنافسة الاستراتيجية الدولية" وذكرت أن أمن الفضاء يوفر ضمانًا استراتيجيًا للتنمية الوطنية والاجتماعية في البلاد.

> الاستعداد العسكري: في السنوات الأخيرة وجّه قادة الحزب الشيوعي الصيني جيش التحرير الشعبي لتحسين استعداده القتالي. يتضح هذا التوجيه بشكل متزايد في كثافة تدريب جيش التحرير الشعبي وتعقيد تمارينه وحجمه.

قدرات التدخّل المضاد وإسقاط القوة

> يعمل جيش التحرير الشعبي الصيني على تطوير القدرات لتوفير خيارات لجمهورية الصين الشعبية لردع، أو إذا لزِم الأمر، هزيمة تدخّل طرف ثالث خلال حملة مسرح واسعة النطاق مثل حملة تايوان الطارئة.

> تُعدّ قدرات منع الوصول / إنكار المنطقة (A2/AD) الخاصة بجيش التحرير الشعبي الصيني هي الأكثر قوة حاليًا ضمن سلسلة الجزر الأولى، على الرغم من أن جمهورية الصين الشعبية تهدف إلى تعزيز قدراتها للوصول إلى أبعد من المحيط الهادئ.

> تواصل جمهورية الصين الشعبية أيضًا زيادة قدراتها العسكرية لتحقيق أهداف أمنية إقليمية وعالمية تتجاوز حالة الطوارئ في تايوان.

> يقوم جيش التحرير الشعبي الصيني بتطوير القدرات والمفاهيم التشغيلية لإجراء عمليات هجومية داخل سلسلة الجزر الثانية، في المحيط الهادئ والمحيط الهندي، وفي بعض الحالات على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى عمليات الضرب والدفاع الجوي والصاروخي، وتحسين القدرات المضادة للسطوح والغوّاصات، تركز الصين على المعلومات والعمليات الإلكترونية والفضائية والعمليات الفضائية.

الردع النووي

> إن طموحات الصين الاستراتيجية، ونظرتها المتطوّرة للمشهد الأمني، والمخاوف بشأن البقاء على قيد الحياة تدفع إلى تغييرات كبيرة في حجم قواتها النووية وقدراتها واستعدادها.

> ستتطوّر القوات النووية الصينية بشكل كبير خلال العقد القادم حيث تقوم بتحديث وتنويع وزيادة عدد مِنصّات إيصال الأسلحة النووية البرية والبحرية والجوية.

> على مدى العقد المقبل، من المتوقع أن يتضاعف حجم مخزون الصين من الرؤوس الحربية النووية - المقدّر حاليًا أن يكون في مستوى 200 - على الأقل مع قيام الصين بتوسيع قواتها النووية وتحديثها.

> تسعى الصين إلى تحقيق "ثالوث نووي" من خلال تطوير صاروخ باليستي جوي قادر على إطلاق الصواريخ (ALBM) وتحسين قدراتها النووية البرّية والبحرية.

> تشير التطوّرات الجديدة في عام 2019 إلى أن الصين تعتزم زيادة استعداد قواتها النووية في وقت السلم من خلال الانتقال إلى وضع الإطلاق عند الإنذار (LOW) بقوة موسعة قائمة على الصومعة.

الوجود العالمي المتزايد لجيش التحرير الشعبي

> يعتقد قادة الحزب الشيوعي الصيني أن الأنشطة العالمية لجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك الوجود العالمي المتنامي لجيش التحرير الشعبي، ضرورية لخلق بيئة دولية "مواتية" لتجديد شباب الصين الوطني.

> كلّف الحزبُ الشيوعي الصيني جيشَ التحرير الشعبي بتطوير القدرة على إبراز القوة خارج حدود الصين والأطراف المباشرة لتأمين المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية وتعزيز أهداف سياستها الخارجية.

الأنشطة العسكرية العالمية للصين

- لقد أدركت جمهورية الصين الشعبية بشكل متزايد أن قواتها المسلحة يجب أن تقوم بدور أكثر فاعلية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

> مع نمو المصالح الخارجية لجمهورية الصين الشعبية على مدى العقدين الماضيين، دفع قادة الحزب بشكل متزايد جيش التحرير الشعبي للتفكير في كيفية عمله خارج حدود الصين ومحيطها المباشر لتعزيز هذه المصالح والدفاع عنها.

> في عام 2019، واصل جيش التحرير الشعبي توسيع مشاركته في التدريبات العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتطبيع وجوده في الخارج، وبناء علاقات أوثق مع الجيوش الأجنبية.

قواعد جيش التحرير الشعبي الصيني في الخارج وإمكانيات الوصول

> تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى إنشاء بنية تحتية لوجستية وقواعد خارجية أكثر قوة للسماح لجيش التحرير الشعبي بإبراز القوة العسكرية والحفاظ عليها على مسافات أكبر.

> إلى جانب قاعدتها الحالية في جيبوتي، من المحتمل جدًا أن تفكر جمهورية الصين الشعبية وتخطط لإنشاء مرافق لوجستية عسكرية إضافية في الخارج لدعم القوات البحرية والجوية

والبرية. من المحتمل أيضًا أن تكون جمهورية الصين الشعبية قد نظرت في مواقع المرافق اللوجستية العسكرية لجيش التحرير الشعبي في ميانمار وتايلاند وسنغافورة وإندونيسيا وباكستان وسريلانكا والإمارات العربية المتحدة وكينيا وسيشيل وتنزانيا وأنغولا وطاجيكستان. وقد أنكرت جمهورية الصين الشعبية وكمبوديا علنًا توقيع اتفاقية لتزويد PLAN بالوصول إلى قاعدة ريام البحرية في كمبوديا.

> يمكن لشبكة لوجستية عسكرية عالمية لجيش التحرير الشعبي أن تتدخل في العمليات العسكرية الأميركية وتوفّر المرونة لدعم العمليات الهجومية ضد الولايات المتحدة.

عمليات التأثير في جمهورية الصين الشعبية

> تجري جمهورية الصين الشعبية عمليات التأثير لتحقيق نتائج مواتية لأهدافها الاستراتيجية من خلال استهداف المؤسسات الثقافية، والمنظمات الإعلامية، والأعمال التجارية، والأكاديمية، ومجتمعات السياسة في الولايات المتحدة، والبلدان الأخرى، والمؤسسات الدولية.

> يسعى الحزب الشيوعي الصيني إلى تكييف المؤسسات السياسية المحلية والأجنبية والمتعددة الأطراف والرأي العام لقبول روايات بكين.

> ربما يعتبر قادة الحزب الشيوعي الصيني الديمقراطيات المفتوحة، بما في ذلك الولايات المتحدة، أكثر عُرضة للتأثير على العمليات من الأنواع الأخرى من الحكومات.

الموارد والتكنولوجيا لتحديث القوة

> يتمثل هدف جمهورية الصين الشعبية على المدى الطويل في إنشاء قطاع صناعي دفاعي يعتمد على نفسه تمامًا - مدمجًا مع قطاع صناعي وتقني مدني قوي - يمكنه تلبية احتياجات جيش التحرير الشعبي للقدرات العسكرية الحديثة.

> حشدت جمهورية الصين الشعبية موارد هائلة لدعم تحديث دفاعها، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية تطوير MCF، فضلًا عن أنشطة التجسّس للحصول على معدّات حسّاسة وذات استخدام مزدوج وذات درجة عسكرية.

> في عام 2019، أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ميزانيتها العسكرية السنوية ستزيد بنسبة 6.2٪، لتستمر أكثر من 20 عامًا في زيادة الإنفاق الدفاعي السنوي وتحافظ على

مكانتها كثاني أكبر إنفاق عسكري في العالم. على أنّ الميزانية العسكرية المنشورة لجمهورية الصين الشعبية تتجاهل عدة فئات رئيسية من النفقات، كما أن الإنفاق العسكري الفعلي أعلى مما تنص عليه الميزانية الرسمية.

أهداف العلوم والتكنولوجيا الداعمة للتحديث العسكري

> تسعى الصين إلى أن تصبح رائدة في التقنيات الرئيسية ذات الإمكانات العسكرية، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة والحوسبة المتقدمة وعلوم المعلومات الكمومية والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتقدمة والتصنيع.

> استثمرت الصين موارد كبيرة لتمويل الأبحاث ودعم الشركات المشاركة في مجالات العلوم والتكنولوجيا الاستراتيجية مع الضغط على الشركات الخاصة والجامعات وحكومات المقاطعات للتعاون مع الجيش في تطوير التقنيات المتقدمة.

> تواصل الصين تقويض نزاهة مؤسسة أبحاث العلوم والتكنولوجيا الأميركية من خلال مجموعة متنوّعة من الإجراءات مثل عمليات التحويل الخفيّة للبحوث والموارد والملكية الفكرية.

اقتناء التكنولوجيا الأجنبية

> تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى العديد من النواقل للحصول على التقنيات الأجنبية، بما في ذلك الوسائل المشروعة وغير المشروعة. وتشمل جهود جمهورية الصين الشعبية مجموعة من الممارسات والأساليب لاكتساب تقنيات حسّاسة وذات استخدام مزدوج ومعدّات عسكرية لتعزيز أهداف التحديث العسكري.

> تستفيد جمهورية الصين الشعبية من الاستثمارات الأجنبية، والمشاريع التجارية المشتركة، وعمليات الاندماج والاستحواذ، والتجسّس الصناعي والتقني الذي ترعاه الدولة، والتلاعب بضوابط التصدير للتحويل غير المشروع للتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لزيادة مستوى التقنيات والخبرة المتاحة لدعم البحث والتطوير والاستحواذ العسكري.

> في عام 2019، تضمّنت جهود جمهورية الصين الشعبية جهودًا لاكتساب ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكي، والطيران، وتقنيات الحرب المضادة للغوّاصات.

الاتصالات والتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والصين خلال عام 2019

> دعمت الاتصالات والتبادلات الدفاعية الأميركية التي أجريت في عام 2019 السياسة والاستراتيجية الأميركية الشاملة تجاه الصين، وركّزت على تقليل المخاطر ومنع سوء التفاهم في أوقات الأزمات، وتم إجراؤها وفقًا للقيود القانونية لقانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2000 بصيغته المعدلة.

> يُعدّ السعي وراء علاقة بنّاءة مع الصين قائمة على النتائج جزءًا مهمًا من استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتسعى استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 إلى مجالات التعاون مع الصين من مواقع القوة الأميركية، بهدف طويل الأجل لوضع العلاقات العسكرية - العسكرية على مسار الشفافية الاستراتيجية وعدم العدوان، وتشجيع الصين على التصرّف بطريقة تتفق مع النظام الدولي الحرّ والمفتوح.

عناصر تحدّي الصين[1]

فريق تخطيط السياسات في مكتب وزير الخارجية الأميركي، تشرين الثاني 2020

الملخّص التنفيذي

يتزايد الوعي في الولايات المتحدة - وفي دول حول العالم - بأن الحزب الشيوعي الصيني قد أطلق حقبة جديدة من المنافسة بين القوى العظمى. ومع ذلك، فإن قلّة هم الذين يدركون نمط في غزوات الصين داخل كل منطقة من العالم، ناهيك عن الشكل المحدد للهيمنة الذي يطمح إليه الحزب.

لا يهدف الحزب الشيوعي الصيني فقط إلى التفوّق داخل النظام العالمي القائم - وهو نظام قائم على دول قومية حرة وذات سيادة، وينبع من المبادئ العالمية التي تأسست عليها أميركا، ويدعم المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية - ولكن لمراجعة النظام العالمي بشكل أساسي، ووضع جمهورية الصين الشعبية (PRC) في المركز وخدمة أهداف بكين الاستبدادية وطموحات الهيمنة.

في مواجهة التحدّي الصيني، يجب على الولايات المتحدة تأمين الحرية.

تشكّل الصين تحديًا بسبب سلوكها. على غرار الديكتاتورية الماركسية اللينينية في القرن العشرين، وإلى حدّ كبير يعود الحزب الشيوعي الصيني في النهاية التحديث السريع وأنتج نموًا اقتصاديًا هائلًا - ويرجع الفضل في ذلك إلى قرار الحزب في أواخر السبعينيات باحتضان عناصر السوق الحرة والقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة والدول حول العالم للمشاركة والترحيب

---

[1] تعريب: ريم حسين شبلي.

The Policy Planning Staff, Office of the Secretary of State, "The Elements of the China Challenge", November 2020.

https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/11/20-02832-Elements-of-China-Challenge-508.pdf

بالتجارة مع الصين. يستخدم الحزب اليوم قوته الاقتصادية لاستمالة البلدان وإكراهها في جميع أنحاء العالم؛ وجعل مجتمعات وسياسات الدول الأجنبية أكثر ملاءمة لمواصفات الحزب الشيوعي الصيني؛ وإعادة تشكيل المنظمات الدولية بما يتماشى مع العلامة التجارية الصينية للاشتراكية. في الوقت نفسه، يقوم الحزب الشيوعي الصيني بتطوير جيش على مستوى عالمي لمنافسة الجيش الأميركي وتجاوزه في النهاية. هذه الإجراءات تمكّن الحزب الشيوعي الصيني من متابعة السعي بشكل موثوق - المضي إلى الخارج عبر منطقة المحيطين الهندي والهادئ وشمل العالم - لتحقيق "التجديد الوطني" الذي بلغ ذروته في تحول النظام الدولي.

لفهم الشكل الغريب للاستبداد في الصين والأهداف المهيمنة التي ينشأ عنها من الضروري فهم المصادر الفكرية التي ينبع منها سلوك الصين: المعتقدات الماركسية اللينينية للحزب الشيوعي الصيني وتفسير الحزب المتطرف للقومية الصينية.

على الرغم من الحكم الاستبدادي المُمارس على مواطني جمهورية الصين الشعبية والتهديد الذي تمثله للحرية في جميع أنحاء العالم، تتميّز الصين في ظل الحزب الشيوعي الصيني بمجموعة متنوّعة من نقاط الضعف. تبدأ بعيوب مستوطنة للاستبداد: القيود المفروضة على الابتكار، وصعوبات تشكيل التحالفات والحفاظ عليها، والتكاليف الناشئة عن القمع الداخلي. وهي تشمل أيضًا نقاط الضعف الخاصة بجمهورية الصين الشعبية: عدم الاستقرار الاقتصادي؛ عدم التوازن الديموغرافي؛ التدهور البيئي؛ فساد مستمر؛ قمع الأقليات العرقية والدينية؛ النفقات الرهيبة المتكبّدة في المراقبة والرقابة وتلقين 1.4 مليار شخص في الصين؛ فصل الجيش الذي يسيطر عليه الحزب عن الشعب؛ و - لا سيما في أعقاب المرض والموت والدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدثه جائحة COVID-19 في ووهان - تصاعد الغضب الدولي من ازدراء الحزب الشيوعي الصيني للحياة البشرية، واللامبالاة برفاهية الدول الأخرى، وتجاهل القواعد والالتزامات الدولية.

تتطلب مواجهة التحدّي الصيني أن تعود الولايات المتحدة إلى الأساسيات. لتأمين الحرية، يجب على أميركا أن تعيد تشكيل سياستها الخارجية في ضوء عشر مهام:

أولًا، يجب على الولايات المتحدة تأمين الحرية في الداخل من خلال الحفاظ على الحكومة الدستورية، وتعزيز الازدهار، وتعزيز مجتمع مدني قوي، وكلها تغذي الوفاق المدني الذي كان دائمًا ضروريًا لمواجهة تحدّيات الأمّة في الخارج.

ثانيًا، يجب أن تحافظ الولايات المتحدة على أقوى جيش في العالم وأكثر رشاقة وتطورًا من الناحية التكنولوجية مع تعزيز التعاون الأمني القائم على المصالح المشتركة والمسؤولية المشتركة مع الحلفاء والشركاء.

ثالثًا، يجب على الولايات المتحدة تقوية النظام الدولي الحرّ والمفتوح والقائم على القواعد الذي قادته بعد الحرب العالمية الثانية، الذي يتألف من دول قومية ذات سيادة ويقوم على احترام حقوق الإنسان والإخلاص لسيادة القانون.

رابعًا، يجب على الولايات المتحدة إعادة تقييم نظام التحالف الخاص بها ومجموعة المنظمات الدولية التي تشارك فيها لتحديد مكان تقويتها للنظام الدولي الحرّ والمنفتح والقائم على القواعد وأين تقصّر.

خامسًا، في ضوء إعادة التقييم هذه، يجب على الولايات المتحدة تعزيز نظام تحالفها من خلال مشاركة المسؤوليات بشكل أكثر فعالية مع الأصدقاء والشركاء ومن خلال تشكيل مجموعة متنوّعة من التجمّعات والائتلافات لمواجهة تهديدات محددة للحرية، بالتعاون مع الديمقراطيات في العالم والشركاء الآخرين ذوي التفكير المماثل، وإصلاح المنظمات الدولية حيثما أمكن، وعند الضرورة بناء منظمات جديدة متجذرة في الحرية والديمقراطية والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

سادسًا، يجب على الولايات المتحدة تعزيز المصالح الأميركية من خلال البحث عن فرص للتعاون مع بكين وفقًا لمعايير الإنصاف والمعاملة بالمثل، وتقييد جمهورية الصين الشعبية وردعها عندما تتطلب الظروف، ودعم أولئك الذين يسعون إلى الحرية في الصين.

سابعًا، يجب على الولايات المتحدة توعية المواطنين الأميركيين بشأن نطاق التحدي الصيني وانعكاساته لأنه لا يُتوقّع إلا من المواطنين المطّلعين أن يدعموا المزيج المعقّد من السياسات المطالبة التي يجب أن تتبناها الولايات المتحدة لتأمين الحرية.

ثامنًا، يجب على الولايات المتحدة تدريب جيل جديد من الموظفين العموميين - في الدبلوماسية والشؤون العسكرية والمالية والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المجالات - والمفكرين في السياسة العامة الذين لا يتقنون اللغة الصينية فقط ويكتسبون

معرفة واسعة بثقافة وتاريخ الصين، ولكنهم يتقنون أيضًا اللغات، ويكتسبون معرفة واسعة بالثقافات والتاريخ، والمنافسين الاستراتيجيين الآخرين، والأصدقاء، والأصدقاء المحتملين.

تاسعًا، يجب على الولايات المتحدة إصلاح التعليم الأميركي، وتجهيز الطلاب لتحمّل المسؤوليات الدائمة للمواطنة في مجتمع حرّ وديمقراطي من خلال فهم إرث أميركا من الحرية، وكذلك إعدادهم لتلبية المتطلبات الخاصة لاقتصاد معقّد وعصر معلوماتي مُعَولم للخبرة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

عاشرًا، يجب على الولايات المتحدة أن تدافع عن مبادئ الحرية - وهي مبادئ عالمية في آن واحد وفي قلب الروح القومية الأميركية - من خلال القدوة؛ كلمات؛ مبادرات تعليمية؛ الدبلوماسية العامة؛ المساعدة والاستثمار الأجنبي؛ العقوبات في ظروف أكثر صعوبة بالإضافة إلى أشكال أخرى من الضغط غير العسكري؛ وحيث تكون المصالح الحيوية للأمة على المِحكّ وفشل كل شيء آخر، القوة العسكرية.

هذا النهج المتأصل في المبادئ التأسيسية لأميركا والتقاليد الدستورية؛ ينعشه الاقتصاد النشط؛ مدعوم بأفضل جيش تدريبًا تجهيزًا في العالم؛ يخدمه مسؤولون حكوميون يفهمون الشعب الأميركي والنظام السياسي الأميركي، ويدركون التنوّع والإنسانية المشتركة لشعوب العالم ودوله، ويقدّرون التفاعل المعقّد للأفكار والمصالح في الشؤون الخارجية؛ والمعّزز من قبل المواطنين المطّلعين والمشاركين، هذا النهج المتعدد الجوانب من شأنه أن يمكّن الولايات المتحدة من تأمين الحرية.

حرب المنطقة الرمادية:
تأمّلات تاريخية وانعكاسات معاصرة[1]

جرانت هدجز، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، حزيران - تموز 2020

أثناء مشاركته في مؤتمر عُقد في كلية الحرب بالجيش الأميركي في نيسان/أبريل من العام 2015، قال روبرت وورك، نائب وزير الدفاع الأميركي آنذاك، إن خصوم الولايات المتحدة لطالما تحدّوا مكانة أميركا كرأس حربة في مجال القدرات العسكرية التقليدية مستخدمين وسائل عدة مثل العملاء، والقوات شبه العسكرية، والخداع، فضلًا عن محاولات التسلل، كما لجأ هؤلاء للإنكار المستمر في سبيل التستر الكامل على محاولاتهم، ونشطوا فيما يُسمّى بالمنطقة الرمادية. يستخدم الجيشان الأميركي والبريطاني وغيرهما من الجيوش الغربية مصطلح "حرب المنطقة الرمادية" لتوصيف التهديدات التي يواجهها بلداهما، وكبديل لمصطلحات أخرى (مثل "الحرب الهجينة") المستخدم لوصف الطابع المعاصر للصراع.

وفي حديث له مع معهد الدراسات الدفاعية والأمنية البريطاني في حزيران/ يونيو من العام 2019 أكد الجنرال السير مارك كارلتون سميث، رئيس هيئة أركان الجيش البريطاني، أن بعضَ الخصوم الذين يتمتعون "بقدرات عسكرية متطورة وعقائد مرنة وهجينة" انخرطوا في المرحلة الجديدة من صراع القوى العظمى في سعيها لاستغلال المساحة الهجينة التي تفصل بين حالتي الحرب والسلم وذلك في سبيل زعزعة النظام العلمي بقيادة الولايات المتحدة.

---

[1] تعريب: فاطمة مطر، نور الزهراء عبيد.

Geraint Hughes, "War in the Grey Zone: Historical Reflections and Contemporary Implications", IISS, June–July 2020.

https://www.iiss.org/~/publication/ec485565-5fb7-40f1-b83e-a334f8ba1709/survival-global-politics-and-strategy-june-july-2020.pdf

تعود جذور المصطلحات المرتبطة بحرب المنطقة الرمادية إلى عدة أحداث حصلت في الآونة الأخيرة، من ضمنها ضم شبه جزيرة القُرم من قبل روسيا عام 2014. تلا ذلك تحريض موسكو لحركات التمرد الانفصالي شرقي أوكرانيا، وسعي الصين وراء مطالبها الإقليمية في وجه جيرانها في منطقة بحر الصين الجنوبي، فضلًا عن استخدام إيران لوكلائها (لا سيما حزب اللّه في لبنان) ومؤازرة قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني لهؤلاء جنوب غربي أسيا.

وهي قائمة على فرضية امتلاك الخصوم لاستراتيجياتٍ خاصة، مثل "عقيدة جيراسيموف" المسماة بذلك تيمنًا بالجنرال الروسي فاليري جيراسيموف نظير الجنرال كارلتون، وهي استراتيجيات تجمع بين العمليات السرّية التي تتولّى تنفيذها قوات خاصة، والمناورات وحرب المعلومات وذلك عوضًا عن المواجهة العسكرية المباشرة. وإن هذا التقييم مرتبط بوجهة نظر ذات نطاق أوسع، تقول بأن النظام العالمي المبني على قواعد معيّنة يواجه اليوم تحّديات أساسية وحازمة من قبل دول تصحيحية قادرة.

ويعكس هذا التفكير السائد أيضًا خوفًا ضمنيًا من مكامن الضعف فضلًا عن مبدأ يقضي بأن الولايات المتحدة وحلفاءها ركّزت حتى الآن على مكافحة محاولات التمرد في العراق وأفغانستان وعرقلتها بمزيج من الغطرسة والمبادئ العسكرية التقليدية قد تعاني من هزيمة نكراء في الصراعات الكبرى بين الدول. وكما أكد ليل غولدشتاين أن الحرب أمر غاية في التعقيد وبعيد كل البعد عن المتوقعات. فإن ما يبدو على أنه توازن عسكري مستقر قد تطيح به فجأةً عقائد مبتكرة أو استراتيجيات ماكرة.

يعكس مفهوم المنطقة الرمادية الخوف من أن تستخدم الأطراف المتخاصمة المصمّمة على قلب النظام العالمي قدرتها المتنامية في توظيف الابتكارات المفاهيمية والتكنولوجية في صياغة عقائد الحرب والقتال. فللمجتمعات الغربية عينها مكامن ضعف من الممكن أن تستغلها القوى المعادية وتُحدث نتائج مدمّرة أو كارثية. وهي تتضمن قصر النظر وضعف الوضوح الاستراتيجي لدى القادة السياسيين وخيبة الأمل لدى الرأي العام، التي تظهر في السياسة الشعبوية وانتشار مشاعر معاداة النخب، ووصول التحالفات متعددة الأطراف مثل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى شفير الهاوية، فضلًا عن التوترات الاجتماعية جرّاء عدم المساواة في المجال الاقتصادي، والتعصّب العِرقي أو الطائفي، إلى جانب النزعات الانفصالية وغيرها من مسبّبات الخلافات.

يستبق كل من الجيشين الأميركي والبريطاني التهديدات والتحديات المستقبلية التي تُعتبر بموجبها المنطقة الرمادية خاصية دائمة لبيئة العمليات، التي ستضطر قواتها العسكرية إلى ضبطها. في هذا المقال نناقش السوابق المتعددة لهذا المفهوم، والتي تنصّ على أن القوى الديمقراطية الليبرالية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تمتلك خبرة عملية موسّعة في المنطقة الرمادية، وأنه من الممكن التصدّي للدول التي تمارس الحرب في المنطقة الرمادية.

التعريف والسِمات

إن الفهم الأمثل للمناقشات الأكاديمية والمهنية حول المنطقة الرمادية لا يحصل إلا بالتوازي مع المنشورات ذات الصلة بالحرب الهجينة، وحرب الوكلاء أو البدائل، فضلًا عن الحرب بالإنابة. وفقًا لفيليب كابوستا، تتضمّن حرب المنطقة الرمادية "تفاعلات تنافسية بين الدول كما داخل الدول عينها، فضلًا عن جهات غير حكومية، وتُصَّنف هذه التفاعلات بين الحرب التقليدية وثنائية السلام ... وتتميّز بغموض طبيعة الصراع، وضبابية الأطراف المعنية، أو عدم اليقين بشأن السياسة والأطُر القانونية المرتبطة بها. هذا يتناقض مع تعريف وزارة الدفاع الأميركية لـ "الحرب التقليدية" على أنها "صراع عنيف بين الدول أو ائتلافات وتحالفات تجمع بين عدد من الدول في سبيل بسط هيمنتها... وهو يتضمن عادةً تنفيذ عمليات عسكرية تستخدم فيها الأطراف المتناحرة مجموعة متنوعة من القوى التقليدية وقوات العمليات الخاصة ... في وجه بعضها البعض في مختلف المجالات المادية". يسلّط كلا التعريفين الضوء بشكل خاص على إحدى السِمات الأساسية للثقافة الاستراتيجية التقليدية للولايات المتحدة، وهي تتمثل بالفارق الواضح بين أن تعيش أمّة في حالة سلام من جهة أو في حالة حرب من جهة أخرى. وإن هذا الفارق لمصطنع.

تقوم أي دولة في بادئ الأمر بالنشاط في المنطقة الرمادية لتجنّب الحرب العلنية. فإن إقدام أي قوة محدودة كانت أو إقليمية على عملٍ عدواني، كما فعل العراق تحت حكم صدام حسين في حرب الخليج بين عامي 1990و1991، يضعها في وجه خطر العزلة الدولية أو الهزيمة ضد إحدى القوى العظمى. وقد تكون نتائج إقدام إحدى القوى العظمى، كالصين أو روسيا على سبيل المثال، على فعل مشابه كارثية، فقد يشعل ذلك فتيل صراع عالمي تتراوح أساليب القتال فيه من الهجمات السيبيرية غير المقيدة إلى المواجهة النووية الشاملة.

تتخطى خصائص المنطقة الرمادية الحدود المفاهيمية بين العمل التكتيكي والاستراتيجية الكبرى.

تنطوي هذه الخاصّية الأولى على العامل الزمني، حيث يصعب حل هذا النوع من المواجهات ويستحيل تحقيق ذلك عبر الوسائل الدبلوماسية. فالحدود المتنازع عليها، والصراعات المجمدة بخطوط وقف إطلاق نار والتي تستميت القوى المتنازعة في الدفاع عنها فضلًا عن نقاط الاختناق البحرية مثل مضيق هرمز، تتسبب في خلق توترات مستمرة ومتصاعدة، أي ما كان يعرف في القرن الماضي بحرب الأعصاب.

أما الخاصّية الثانية فهي تنطوي على التقارب من المعتدين المحتملين القادرين على التخفيف من حدة التوترات أو تضخيمها متى شاءوا، وذلك عبر تنظيم المناورات العسكرية المفاجئة، واختيار سياسة العداء الديبلوماسي، فضلًا عن التعزيز والدعم غير المقررين للقوات والمعدّات. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن دول البلطيق الثلاث أعضاء في حلف شمال الأطلسي منذ عام 2004، تتمتع روسيا بالهيمنة العسكرية في المنطقة لا بسبب ثكنتها العسكرية في جيب كالينغراد وقدرتها نظريًا على قطع الممر البري بين بولندا وليتوانيا (بسبب الثغرة التي تشكلها بلدة سوالكي) فحسب، بل بسبب احتمال استخدماها نظام أسلحة حظر الوصول (A2/AD missile systems) في زمن الحرب في سبيل إحباط جهود حلف شمال الأطلسي في تعزيز نفوذ دول البلطيق على الجو والبحر. فضلًا عن ذلك فإن جيوش دول البلطيق صغيرة الحجم، وتسكن كل من إستونيا ولاتفيا جماعات عِرقية روسية كبيرة إلى حد ما حيث تشكل على التوالي 25٪ و27٪ من إجمالي سكان البلدين وهذا أمر يتسبب بثغرة محتملة على المستوى السكاني.

تشتمل الخاصّية الثالثة على الغموض المتعمّد. فإن أهمّ التحدّيات التي ترافق النزاعات الحدودية هي إثبات ما إذا كانت عمليات العبور غير الشرعي أو التسلل عملياتٍ استفزازية أو مجر~د حوادث. فحتى على الحدود التي تجمع بين بلدين صديقين حصلت حوادث مشابهة حيث يستنفر رجال الشرطة والأمن على الجهة الحدودية الخاطئة. فلطالما تاه جنود الجيش البريطاني ودخلوا أرض الجمهورية الإيرلندية عن طريق الخطأ أثناء أزمة الشمال الإيرلندي، كما رسا قارب للبحرية الملكية البريطانية على الشواطئ الإسبانية أثناء تدريبات في مضيق جبل طارق في شباط/فبراير من العام 2002. وإنه لمن السهل في أغلب الأحيان تحقيق عمل عسكري عبر الحدود مع دولة مجاورة أو في أراضيها أو أجوائها وحتى في مياهها الإقليمية وذلك جرّاء خطأ في الملاحة أو حماس مفرط في صنع القرار. وتثبت العملية العابرة للحدود

التي شنّتها قوات السبيتزناز السوفياتية في آذار من العام 1986 في باكستان، ردًا على دعم الأخيرة للمجاهدين في أفغانستان، صحة هذه التفسيرات.

أما الخاصية الرابعة فهي الاعتماد على الوكلاء أو العناصر المتخفية، أي عملاء المخابرات وعناصر القوات الخاصة للدول، أو المرتزقة المستخدمين من قبل القوات العسكرية الخاصة أو شركات الأمن، وكمثال على ذلك نذكر المجموعات المسلحة التي نشطت في جزيرة القرم أواخر شباط/فبراير من العام 2014. من الأمور المثيرة للقلق بالنسبة لإستونيا ولاتفيا وحلفائهما في الناتو أنه بإمكان عناصر محرّضة بلباس مدني إثارة الاضطرابات وأعمال الشغب في صفوف الروسيين، حيث تقطن غالبية سكانية ناطقة بالروسية تقدر بـ 73٪ في مدينة نافرا شرقي إستونيا، مما يسمح لموسكو بإرسال قوات عسكرية بحجة حماية المجتمع الإثني الروسي في المنطقة وذلك في ظل مهمة تزعم بأنها إنسانية إنقاذيه. وإن نشاط المواطنين العاديين أيضًا قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وقد تسمح لأي معتد محتمل باستغلال الفرص في الرد. وإن سلسلة الأحداث التي أدت إلى اندلاع حرب فوكلاند في العام 1982 بدأت برفع مجموعة من تجار الخردة الأرجنتينيين علم بلادهم عند وصولهم إلى جورجيا الجنوبية.

أمّا الخاصّية الخامسة فتتمثل بالعبث وتحريف الأدلة والمحاولة المتعمدة لإخفاء الحقيقة. إن دبلوماسي الدولة المعتدية ووسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة و" المغفلين المفيدين" المتواجدين في بلدان الطرف الثالث، العاملين في بيئةٍ حقيقيةٍ كانت أو افتراضية، متمكّنون من زرع الارتباك من خلال اختراع روايات مزيّفة لجعل الظروف على الأرض غامضة وتأجيل أي استجابة خارجية ولعزل الأطراف والأهداف. لقد برّرت العاصمة موسكو ضمَّ شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي من خلال اعتبارها أن شعب شبه جزيرة القرم كان تحت تهديد ما هو مفترض أن يكون نظامًا فاشيًا مستوليًا على السلطة في مدينة كييف. وكان وزير الخارجية ووسائل الإعلام الأجنبية مثل الشبكة الإخبارية التلفزيونية روسيا اليوم (Russia Today) هم من يروّجون لهذه الفكرة، بالإضافة إلى المتحدثين باسم أحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار الأوروبية وحركات اجتماعية ناشطة مثل ائتلاف أوقفوا الحرب (Stop the War Coalition) في المملكة المتحدة.

في حين أن بعض هذه الأحزاب والحركات تلقّت تمويلًا من روسيا ربما، فإن بعضها الآخر قد كرّر البروباغندا الخاصة بموسكو لسببٍ بسيطٍ وهو أنها لم تثق بحكوماتها وكانت تشعر

بتخوّفٍ حقيقي ليس في محلّه إزاء السلام غير المستقر، أو كانت مختلفة على الصعيد الأيديولوجي مع أهداف مؤامرة روسيا. وقد يكون هدف المعتدي هو إحراز تقدّم تدريجي، أي استراتيجية "تقطيع السلامي" في قاموس الحرب الباردة، أو فرض أمر واقع. فتتقدم الدولة المعنية دون الهجوم وتستغل الغموض وتقوم بأعمال عسكرية وشبه عسكرية وتخريبية دون استخدام قوة القتال كي تقع مسؤولية إطلاق النار وسفك الدماء على الضحايا.

إن استراتيجية الصين القائمة على بناء جزر اصطناعية واستخدام خفر السواحل لتخويف جيرانها وإجبارهم على القبول بالاستيلاء التدريجي على الأراضي البحرية في بحر الصين الجنوبي هي نفسها استراتيجية "تقطيع السلامي". واستيلاء روسيا على القواعد العسكرية الأوكرانية في شبه جزيرة القرم جسّد منهج الأمر الواقع، خصوصًا أن أوكرانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ضمنيًا تمّ وضعهما في موقف يدفعهما إلى تصعيد التوتر باللجوء إلى القوة لإجلاء القوات الروسية أو إلى قبول النتيجة كأمر لا مفرّ منه. فكما يقول جايمس ج. ويرتز: "في المواقف التي تشكل تهديدًا أقلّ خطورة من التهديد الوجودي، تكون الضحية في نهاية المطاف هي الطرف الذي يتّخذ القرار بأن قوّة الردع قد فشلت وبأن التهديدات الرادعة يجب تنفيذها. وفي أغلب الأحيان، يكون من الصعب اتّخاذ قرار كهذا لأنه يعني إعلان الحرب".

السوابق التاريخية

يعترف الكتّاب في مجال حرب المنطقة الرمادية أن المفاهيم التي يناقشونها ليست بجديدة. فقد شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر أمثلة غنية حول العداوات السلالية والطائفية التي شملت أعمالًا قتالية غير معلن عنها، مثل المخططات الإسبانية الهادفة إلى إطاحة الملكة إليزابيث الأولى أو اغتيالها واستبدالها بملك كاثوليكي، أو مؤامرات الكاردينال ريشيليو الهادفة إلى إضعاف سلطة هابسبورج خلال حرب الثلاثين عامًا. وقد وفّرت القرصنة للقوى البحرية الأوروبية وسائل الهجوم على شحنات التجارة التابعة لمنافسيهم في السلم والحرب بمساعدة قراصنة مرخّصين تمّ منحهم الإذن لنهب التجارة البحرية التابعة للخصوم، إلى حين تمّ إلغاء القرصنة رسميًا في معاهدة باريس عام 1856.

وقد قدّمت القرصنة سياسة الإنكار إلى الدول بصورة فعالة، كما فعله عدم وضوح مصالح الشركات والحكومات الذي أتى من خلال الهيئات شبه الحكومية، مثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية (البريطانية فيما بعد) ونظرائها الفرنسية والهولندية خلال القرنين السابع عشر

والثامن عشر. يتبيّن عنصر عدم الوضوح في قلب المنطقة الرمادية في قضايا تاريخية لانهيار الدولة ونضال التحرير الوطني. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر تزامنت الثورات ضد الحكم التركي العثماني مع ظهور "القومية السلافية" ضمن روسيا القيصرية، والمتطوّعين المقاتلين إلى جانب الصرب وسكان الجبل الأسود قبل إعلان روسيا الحرب على تركيا عام 1877.

ما بدا للأطراف الخارجية مثل البريطانيين أنه سياسة التوسّع الإقليمي لتفكيك السلطنة العثمانية كان في الحقيقية جزءًا من نزاع قائم بين دبلوماسيين تقليديين بقيادة وزير الخارجية الأمير غورتشاكوف وعقائديين من القومية السلافية في خدمة القيصر ألكسندر الثاني ولا سيما سفير القسطنطنية الكونت إجناتييف. وبالتالي، تثبُت ظاهرة القومية السلافية أنه من الممكن للأطراف الخارجية أن تمزج بين الخلافات البيروقراطية في الأنظمة السياسية الاستبدادية والتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل. وعلى نحو مماثل، مع سلسلة الصراعات في أوروبا الوسطى والشرقية التي تلت الثورة الروسية عام 1917، ومع هزيمة الدول الوسطى في السنة التالية، أعطى ظهور الوحدات العسكرية الجديدة الدول التي تأسست حديثًا والتي تتمتع بالاستقلال الوسائل التي تمكّنها من شنّ حروب حدودية خاصة بها ولمواجهة الحركات القومية المدعومة من روسيا السوفياتية.

ولعلّ وحدات فرايكوربس الألمانية التي حاربت على الحدود البولندية وضدّ البلاشفة في دول البلطيق هي أبرز مثال على ذلك، فهذا المثال يُبيّن أيضًا التحدي المتعلق بتحديد إلى أي مدى يمكن التفريق بين إرتجال ومبادرة قادة المجموعات شبه العسكرية ورعاية الحكومة ونفوذها في السرّ، وفي هذه الحالة خصوصًا بين حكومة فايمار وقيادة الجيش الألمانية. وتميّزت الحرب الأهلية الروسية (1918-1922) بمواجهة عسكرية غير معلن عنها بين النظام البلشفي والدول الغربية الحليفة (لا سيّما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان) التي تدخلت باسم الجيش "الأبيض" المناهض والدول الناشئة لإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا.

أمّا الحرب الأهلية الإسبانية فكانت صراعًا دوليًا متخفيًا أيضًا ضمّ ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية اللتين قدّمتا مساعدات عسكرية للقوميين (بمن فيهم فيلق الكندور المشهور التابع للقوات الجوية الألمانية لوفتفافه) من جهة والاتحاد السوفياتي الذي أرسل أسلحة ومستشارين وعناصر السبيتسناز لمساعدة الجمهوريين من جهة أخرى. ولقد تميّز هذا الصراع أيضًا بإنشاء مصطلح "الطابور الخامس" (المتنازع عليه) الذي يصف المجموعات السرّية التي

تشارك في الأعمال التخريبية والإرهابية لإضعاف الدولة التي تواجه هجومًا خارجيًا. وعملت الولايات المتحدة على نطاق واسع مماثل قبل أن تعلن ألمانيا النازية الحرب الرسمية عليها في 11 كانون الأول/ديسمبر 1941 حيث ألزم رئيس الولايات المتحدة فرانكلين دي روزفلت البحرية الأميركية دعم البريطانيين والكنديين ضد حملة اليو بوت التي خاضتها ألمانيا. وأنتجت الحرب الباردة أمثلة عديدة للحرب السياسية.

بدأت إحدى أولى أزمات الحرب الباردة فورًا بعد الحرب العالمية الثانية في إيران حيث أتاح الاحتلال العسكري السوفياتي في الشمال إنشاء الدول المعلنة ذاتيًا في أذربيجان وكوردستان، وأقنعت تلك الأزمات القوى الغربية أن السوفياتيين كانوا يدمجون أعمال التخريب (يعملون من خلال المتعاطفين مع الشيوعية والأقليات الوطنية المتمردة ومجموعات أخرى) والبروباغندا وقرع طبول الحرب بغية توسيع نطاق نفوذهم من خلال كل الوسائل التي تساعدهم في تحقيق الأهداف الجغرافية-السياسية، لإضعاف خصومهم من خلال خلق اختلال داخلي بدلًا من الإعلان عن عدوان عسكري.

وطوال الحرب الباردة كان خصوم الاتحاد السوفياتي مستعدين لشن حروب سرّية، فيما كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توفّران مساعدات سرية للأنصار المناهضين للشيوعية في ألبانيا ودول البلطيق وبولندا وأوكرانيا في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي. وبالتالي شاركت الولايات المتحدة في عمليات عسكرية وشبه عسكرية سرّية في لاووس من عام 1960 إلى عام 1975 وفي أفغانستان المحتلة من قبل السوفياتيين خلال الثمانينيات من القرن الماضي، في حين أن المملكة المتحدة قامت بالأفعال نفسها في اليمن من عام 1962 إلى عام 1967 وفي أفغانستان خلال الثمانينيات من القرن الماضي.

ومن عام 1975 إلى عام 1988، استخدمت القوى العسكرية التابعة لنظام التمييز العنصري (الفصل العسكري) في جنوب أفريقيا وأجهزة المخابرات مزيجًا من عمليات التوغل الخاصة والمساعدات للمتمردين والغارات العسكرية العلنية في الحرب الحدودية مع دول المواجهة الأفريقية السوداء مثل دولة أنغولا. وسُجّلت عمليات المنطقة الرمادية في التسعينيات من القرن الماضي أيضًا حيث دعمت روسيا القوات الموالية لموسكو في النزاعات التي نشأت ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في جورجيا ومولدوفا وطاجيكستان، وأسفرت اجتياحات باكستان لكاشمير المحكومة من الهند عن حرب كارجيل عام 1999.

مخاطر عمليات المنطقة الرمادية

قد تظهر الأطراف الخاضعة لعمليات المنطقة الرمادية على أنها كاذبة، وقد يعتبر الحلفاء أن الضحية تبالغ في ردّة فعلها وتشتت الحقائق التي تواجهها من أجل تحقيق مصالحها الخاصّة، مثل قصة الفتى الراعي في خرافة إيساب. ويشكل الإجهاد السياسي والعام والمواجهات الطويلة الأمد وتحالف الحلفاء الضعيف وقوة الإرادة المحدودة نقاط ضعف محتملة تسمح للمعتدي المحتمل بالهجوم.

على سبيل المثال وفي حين أن روسيا تعامل دول البلطيق وبولندا على أنها لا تتوافق، تسعى عمليات المعلومات الروسية إلى تصوير هذه الدول لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على أنها حواجز متصلبة تعترض التقريب والمصالحة بين روسيا وبقيّة الدول الأوروبية. وفي المقابل يستطيع الضحايا المحتملون التغاضي عن المؤشرات الدالّة على عدوان وشيك. ففي الدراسة الكلاسيكية حول بيرل هاربر التي أجرتها روبرتا وولسلاتر، تشير هذه الأخيرة إلى أن الولايات المتحدة أغفلت الإشارات عن الهجوم المفاجئ بسبب "الضجيج"، أي الكمية الكبيرة من المعطيات الغامرة التي غالبًا ما تكون متعارضة. وبيّنت حرب جورجيا التي اندلعت في آب/أغسطس 2008 والمستهلة بممارسات الجيش الروسي "القوقاز-08" مخاطر "البداية" في عملية الغزو.

وعلى غرار ذلك، فإن غزو الجيش الروسي لمنطقة دونباس الذي هاجم الجيش الأوكراني في معارك إيلوفيسك (آب/أغسطس 2014) ودبالتسيف (كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2015) وقع دون سابق إنذار. لذلك السبب كان قلق حلف شمال الأطلسي بشأن مناورات زاباد 17 المنَفذة في غرب روسيا وبيلاروسيا أمرًا مفهومًا، بالرغم من أن الكثير من التقارير الصحافية كانت مبالغًا فيه، الأمر الذي ساهم في مخاطر التضخم وتعرية الإرادة الشعبية المذكورة أعلاه.

إن خداع الطرف الهدف ليطلق الطلقات الأولى أو يشرع في الأعمال العدائية هو احتمال وارد يجعله عُرضةً للمساءلة حول الحرب الناتجة عن هذه الأعمال. وأدّى هجوم جورجيا على جمهورية أوسيتيا الجنوبية الانفصالية في آب/أغسطس 2008 إلى اندلاع حرب جورجيا رسميًا، سامحًا بذلك للروس تصوير جورجيا على أنها المعتدية. ولكن في الحقيقة كانت أوستيتا الجنوبية هي التي خرقت وقف إطلاق النار وقصفت المدنيين في جورجيا، وهذا بتشجيعٍ محتمل من موسكو على استفزاز تبليسي وإدخالها في حرب عقابية تتعرض فيها

جورجيا للإذلال عسكريًا. مع أخذ عمليات الخداع تلك بعين الاعتبار، على ممارسي الاستراتيجية المؤقتة ومنظّريها أن ينتبهوا لعدم الوقوع في فخّين على الصعيد النفسي.

الأول هو نظرية العقل المدّبر وهي قناعة بأن خصمًا مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وضع تصميمًا لمؤامرة طويلة الأجل لا يمكن لأعدائه أن يواجهوها، وأن كل قرار يتخذونه يوقّعهم أكثر فأكثر فيها. في مذكراته التاريخية حول الحروب البونيقية، أشار ليفي إلى أن تصوّرات التهديد تبالغ في تبيان نقاط قوة العدو ونقاط ضعف المرء غالبًا، وقد أثبت هذا الأمر ميزة دائمة في تاريخ الصراعات. ولكن الواقع هو أن هذه الدول الاستبدادية والشمولية غير متماسكة وعرضة للتفكير على المدى القصير في صنع سياساتها بكونها ديمقراطيات، ويمكن أن تخضع لمجموعة متنوعة من القيود بما فيها الخلاف ضمن النخبة وجماعات البيروقراطية الواحدة، والضغوط من الأوساط المحلية.

وأشار فلاديسلاف زوبوك إلى أن مطالب جوزيف ستالين التي وجّهها إلى تركيا على الصعيد الإقليمي في أواخر عام 1945، والتي نظرت إليها الولايات المتحدة وبريطانيا على أنها علامات لخطط توسعية، تأثرت جزئيًا بمطلب إرضاء القوميين في جمهوريتي أرمينيا وجورجيا السوفياتيتين آنذاك. وتجلّت نظرية العقل المدبّر بشكلٍ أكثر حداثة في ظهور إحباط الباحث البريطاني مارك جالوتي إزاء عقيدة جيراسيموف. ترجم جالوتي المقال الشهير للرئيس الحالي لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية المنشور عام 2013 وعلّق عليه في مدوّنته "In Moscow's shadow"، ومنذ ذلك الوقت، يعرب الباحث عن انزعاجه إزاء استعمال المصطلح الذي ابتكره للتلخيص من قبل الحكومات الغربية ومحللي استراتيجيات الدفاع لوصف كتاب ما لا وجود له في الواقع وهو كتاب " Russian way of war".

وكما يشير جالوتي وخبراء روس آخرون، فإن توقّع جيراسيموف حول الصراعات المستقبلية التي ستشمل التخريب وحرب المعلومات لزعزعة استقلال الدول تعكس تقييمه لتحريض الولايات المتحدة وحلفائها على قيام "الثورات الملوّنة" في البلدان السوفياتية السابقة والربيع العربي عام 2011، ولكن هذا التوقع لم يمثّل مخططًا أوليًا للاستراتيجيات العسكرية الروسية المتقدمة. عند دمج عمليات المنطقة الرمادية وحركات التمرّد الداخلية قد تصبح

الأنماط المعقدة الخاصة بالمنافسات في قلب هذه الأخيرة بارزة، ولا ينبغي أن تُعتبر على أنها نتيجة تحريض وتحكّم الجهات الخارجية.

تمّ تأكيد التحليل الذي قامت به ستلسيس كاليفاس حول الولاءات المتضاربة وغير المتناسقة للجهات الفاعلة المشاركة في الحرب الأهلية، وهذا من خلال السجلّات التاريخية للعديد من النزاعات البسيطة، مثل الذي وقع في مقدونيا اليوغوسلافية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. فكان قادة العصابات المتمردة الموالية للبلغاريين في غالب الأحيان مدفوعين بمصالحهم الضيقة الخاصة والخلافات بين الفصائل بدلًا من أي توجيهات من صوفيا، وكان يمكن لبعضهم تغيير مواقفهم والتحالف مع السلطات اليوغوسلافية لمحاربة "العصابات البلغارية" التي كانوا يدعمونها، وهذا ما حصل بالفعل. وقد تبالغ الدول التي واجهت التمرّد أو كافحته على قاعدة التدخل السريع في تقدير مدى تنسيقه من قبل أطراف خارجية.

ومن بين أبرز الأمثلة تركيز الإدارات الأميركية المتعاقبة على دور هانوي في حرب العصابات التي شنها الفيتكونغ في جنوب الفيتنام. أما المثل الأكثر حداثة فهو تصوّرات التهديد لدى المملكة السعودية حول الحرب المستمرة في اليمن، وهي تصوّرات تؤكد وجود النفوذ الإيراني على حركة أنصار اللّه التي يقودها الحوثيون، وترفض لدى المملكة السعودية استراتيجيات هذه الأخيرة وعملياتها. ويكمن الخطر هنا في شن حركة أنصار اللّه هجومًا في المستقبل مشابهًا لهجوم الطائرة المسيّرة التي استهدفت محطات النفط السعودية في أيلول/سبتمبر 2019 وفي اعتبار أنه مستوحى من إيران، مؤديًا بذلك إلى حرب إقليمية.

مع كل أنماط الخداع هذه، لا ينبغي اعتبار حرب المنطقة الرمادية أداة مثالية لقوة عدوانية واسترجاعية. أمّا إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH17 فوق شرق أوكرانيا في تموز/يوليو 2014 فكشف وأكد أن جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبية تتلقّى مساعدة عسكرية روسية. وتسمح التطورات ذاتها في وسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن استغلالها في حرب المعلومات للصحافيين الاستقصائيين والنشطاء وشركات الاستخبارات الخاصة باستخدام معلومات مفتوحة المصدر لترويج التدخل الخارجي. وقد استطاع فريق التحقيق "Bellingcat" استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتحديد قاذفة صواريخ بوك سطح - جو المستخدمة لتدمير

الرحلة MH17، وتعقبها إلى وحدتها الأم في روسيا وهي لواء الصواريخ المضادة للطائرات رقم 53.

وفي حالات أخرى، قد يكشف اعتقال موظفي الدولة ومعدّاتها عن تورّطها بحرب المنطقة الرمادية. على سبيل المثال، خلال مرحلة "حرب الناقلات" في الحرب الإيرانية العراقية، استولت البحرية الأميركية على سفينة صيد إيرانية وهي إيران أجر التي كانت تزرع الألغام في الخليج العربي. وبرهنت التجارب السابقة أنه حتّى في الحالات التي يتشارك فيها المعتدي والضحية العِرق أو اللغة باستطاعة السكان رصد المتسللين بسهولة. فخلال المراحل الأولية للحرب الأهلية البوسنية في نيسان/أبريل 1992، صورت وسائل الإعلام الدولية التطهير العرقي للمدنيين البوسنيين المسلمين في الشرق على أنه اندلاع عفوي للعداء بين الطوائف. ولكن المرتكبين لم يكونوا من الصرب المحليين، بل ميليشيات تم تجنيدها من صربيا نفسها (بما في ذلك "نمور أركان") من قبل نظام الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش بغية تنفيذ جرائم فظيعة بحق السكان البوسنيين. وكان هذا التمييز واضحًا للضحايا والمراقبين في ذلك الوقت. ويمكن أن يؤدّي التعرّض إلى العزلة الدبلوماسية، كما يتضح ليس فقط من خلال تخلي باكستان من قبل حليفتها الصين خلال أزمة كارجيل، ولكن أيضًا مؤخرًا من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الغربية الأخرى على روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم وإسقاط الطائرة الماليزية. وكان لهذه العقوبات تأثير ضارّ على عمليات النقل التكنولوجية التي تساعد صناعة الدفاع الروسية. علاوة على ذلك، كشف العدوان الروسي على أوكرانيا أيضًا عن اعتماده على القاعدة الصناعية العسكرية الروسية، لا سيما في صناعة الصواريخ والأقمار الصناعية.

علاوة على ذلك، يمكن أن يتعرّض ممارسو حرب المنطقة الرمادية للانتقام من قِبل ضحاياهم أو حلفائهم. فقد قوبلت الغارات السرّية المسلحة من الاتحاد السوفياتي إلى بولندا بهجوم مضاد بولندي في كانون الثاني/ يناير عام 1925. وقد أثار هذا الذعر رئيس الشرطة السرية، فيليكس دزيرجينسكي، الذي كان يخشى أن تؤدي الغارات عبر الحدود إلى صراع عام مع بولندا، وهو سيناريو خشيت القيادة السوفياتية من أن يزدهر ليصبح حربًا وقائية انضمت إليها القوى "الإمبريالية" ضد الاتحاد السوفياتي. وخلال "المواجهة" في جزيرة بورنيو (1963-1966)، ردت المملكة المتحدة على غارات الجيش الإندونيسي السرية في شمال بورنيو بشن هجمات مضادة عبر الحدود بقواتها الخاصة، بما في ذلك الخدمة الجوية الخاصة، في عملية

كلاريت. وفي السبعينيات رد سلطان عمان قابوس بن سعيد على دعم جنوب اليمن لمتمردي الجبهة الشعبية في محافظة ظفار الجنوبية بتجنيد رجال قبائل المهرة المنفيين لشن غارات عبر الحدود بمساعدة قوات العمليات الخاصة التابعة للجيش البريطاني. وقد تم التحقق من هجمات جنوب أفريقيا على أنغولا عامي 1975 و1987 من خلال نشر كوبا لقوات استكشافية أكثر قوة بمساعدة لوجستية من السوفيات.

وحتى لو انتصر المعتدون عسكريًا فقد يحرمهم خصومهم من نتيجة استراتيجية حاسمة، وبدلًا من ذلك يجرّونهم إلى مواجهة طويلة لم يتوقعوها ولا يرغبون فيها. لدى روسيا الآن في دونباس "صراع مجمّد"، وعدو جديد على شكل أوكرانيا على حدودها الغربية. ومع ذلك، فإن أي محاولة لاسترضاء كييف بالانسحاب العسكري من شأنها أن تعرّض جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين للتدمير من قبل القوات المسلحة الأوكرانية، وستكون مهينة دبلوماسيًا. ويشمل رد الفعل الغربي العنيف ضد المغامرات العسكرية الروسية في أوكرانيا أيضًا إعادة تأكيد الناتو على دعم المادة الخامسة كمهمة أساسية في أيلول/سبتمبر عام 2014 كخطوات عملية للردع مثل إنشاء لواء متعدد الجنسيات منتشر في دول البلطيق وبولندا؛ وعززت العلاقات الدفاعية والأمنية لحلف الناتو مع السويد وفنلندا، وكلتاهما دولتان محايدتان سابقًا. ولكن إذا كانت هناك "طريقة حرب" روسية فمن المؤكد أن هذه التطورات لا تعتبر نتائج ناجحة لتطبيقها.

عوامل النجاح والفشل

توفّر الهيمنة المحلية، بالنسبة للمعتدين، ميزة حاسمة، لا سيما في شكل وجود دائم وتفوّق إقليمي والقدرة إما على منع دخول المسرح من قبل قوة عظمى أو تحالف، أو إلحاق خسائر عقابية بقواتهم؛ ومن هنا جاء القلق بشأن منطقة A2 / AD في الدوائر العسكرية للناتو. ومع ذلك، فإن الأمثلة على المساعدة البريطانية لماليزيا خلال مواجهة بورنيو، والعمليات العسكرية الكوبية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في أنغولا، تُظهر أنه يمكن مواجهة هذه المزايا إذا كان لدى قوة خارجية الوسائل والإرادة للدفاع عن الضحية. وتوضح الأمثلة التاريخية الأخرى مدى أهمية وجود جنود على الأرض. فعندما قمع السوفيات ربيع براغ في آب/أغسطس عام 1968، كانت تشيكوسلوفاكيا داخل المدار السوفياتي لمدة عشرين عامًا وجزءًا من حلف وارسو منذ تأسيسه في عام 1955. ولم يكن لدى السوفييت ميزة المعرفة

المحلية فحسب، بل قاموا أيضًا بتنمية شبكة من المتعاونين داخل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الحاكم والقوات المسلحة والشرطة السرّية التي كانت على استعداد لمساعدتهم في سحق الثورة المضادة.

وعكست تشيكوسلوفاكيا في عام 1968 العوامل التي تدعم أحد أوضح النجاحات اللاحقة لحرب المنطقة الرمادية، وهي استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم. وفي الحالة الأخيرة أيضًا تمتعت موسكو بساحة معارك جاهزة. وحتى عام 1954، كانت القرم جزءًا من روسيا وليس جمهورية أوكرانيا السوفياتية. وقد أضفت اتفاقية ثنائية بين موسكو وكييف في أيار/مايو عام 1997 الطابع الرسمي على تأسيس الأسطول الروسي في البحر الأسود في شبه الجزيرة. تضمنت تلك القوة لواء من المشاة البحرية كان بإمكانه في عام 2014 دعم تعزيزات سبيتسناز عبر مضيق كيرتش. وكان حوالي 65٪ من السكان المحليين من أصل روسي ومتعاطفين بشكل كبير مع موسكو، وشمل الوكلاء المعينون محليًا البلطجية من عصابات الجريمة المنظمة الراسخة. علاوة على ذلك، لم تكن أوكرانيا نفسها مستعدة لغزو بسبب الاضطرابات التي أحاطت بالثورة في كييف في شباط/ فبراير عام 2014. ولم تفشل القوات العسكرية والأمنية الأوكرانية في التخطيط لأي عدوان روسي فحسب، بل فشلت عناصر من الأخيرة (لا سيما جهاز الأمن الداخلي المعروف باسم SBU وBerkut شبه الشرطة العسكرية) بحيث تم اختراقها بشكل كبير من قبل المتعاونين الموالين لموسكو.

ويوضح اندلاع حرب دونباس في صيف عام 2014 أيضًا ميزة المفاجأة، لا سيما إذا تم تنفيذ عمليات المنطقة الرمادية ضد هدف غير مقصود وغير مستعد. فقد فشلت الأساليب المستخدمة للسيطرة على القرم في شرق أوكرانيا بسبب قلة الدعم المحلي وغياب القوات الروسية على الأرض وخصم أكثر يقظة. ومن جانبها، ركزت دول البلطيق سياساتها الدفاعية والأمنية بشدة على روسيا باعتبارها التهديد الرئيسي للبقاء القومي منذ استقلالها في عام 1991، مما ساعد على ضمان نجاح طلباتها لعضوية الناتو. ولقد استفادوا من أكثر من عقدين من التخطيط للطوارئ الذي لم يكن موجودًا لدى أوكرانيا. وعند إجرّاء مقابلة حول كيفية استجابة جيش بلاده لظهور "الرجال الخضر الصغار" الروس، كان اللواء ريهو تيراس، رئيس الأركان الإستوني آنذاك، واضحًا: "إذا ارتكب شخص لا يحمل أي شارة عسكرية أعمالًا إرهابية في بلدك عليك أن تطلق النار عليه". فمن غير المرجّح أن يتردد الإستونيون واللاتفيون في التوغل المحدود بالطريقة التي فعلها الجنود والبحارة الأوكرانيون أثناء احتلال القرم. وفي

فنلندا وبولندا، هناك فسحة أقل لحرب المنطقة الرمادية الروسية الفعالة نظرًا لمدى انتشار الكراهية المحلية تجاه روسيا والعدد الضئيل من المتعاونين المحتملين. ويمكن قول الشيء نفسه، على سبيل المثال، عن تايوان أو فيتنام فيما يتعلق بأي محاولة نهب صينية.

وقد اعتمدت الاستجابات الناجحة لعدوان المنطقة الرمادية على هيمنة التصعيد والقدرة على مواجهة الجاني والتغلب عليه. وترافقت العمليات البريطانية خلال مواجهة بورنيو مع عروض للقوة، بما في ذلك نشر مجموعة عمل تابعة للبحرية الملكية في المياه الإقليمية وتمركز قاذفات فولكان ذات القدرة النووية في سنغافورة. ولم يساعد التدخل العسكري الإيراني في ظفار السلطان قابوس في سحق الجبهة الشعبية فحسب، بل عمل أيضًا كرادع كامن للتصعيد اليمني الجنوبي. وأنقذت القوات الكوبية الحركة الشعبية الحاكمة لتحرير أنغولا من الإطاحة بها خلال الحرب الأهلية الأنغولية في عامي 1975 و1976، كما تصدت لجهود جنوب أفريقيا في إكراه أنغولا خلال حملة Cuito Cuanavale في عامي 1987 و1988.

وانتهت جهود إيران لمنع الشحن التجاري في الخليج الفارسي بشكل مخزي في أبريل/نيسان عام 1988 عندما أغرقت البحرية الأميركية أو أعاقت نصف أسطولها السطحي في عملية فرس النبي. وفي هذه الحالات، كان عزل الخصم عاملًا وفي بعضها أيضًا كان للضعف الداخلي أو للإلهاء دور أيضًا. وخلال مواجهة بورنيو، استفادت المملكة المتحدة وماليزيا من الجيش الإندونيسي الذي كان أكثر قلقًا بشأن الشيوعية المحلية من جهود الرئيس سوكارنو لضم شمال بورنيو. بينما طغت معارضة القوى الخليجية على دعم جنوب اليمن لتمرد ظفاري، وكان جنوب اليمن أيضًا دولة غير مستقرة داخليًا ابتليت بالثورة المحلية والغارات عبر الحدود من قبل المنفيين المسلحين. ولم يكن استسلام جنوب أفريقيا الفعال في أنغولا في آب/أغسطس عام 1988 مشروطًا فقط بسبب تهديد كوبا بغزو ناميبيا، ولكن أيضًا من خلال تكثيف الاحتجاجات الشعبية المناهضة للفصل العنصري في البلدات السوداء.

وبنفس الطريقة التي بالغت فيها دراسات القوة الجوية في فترة ما بين الحربين في تقدير تأثير القصف الاستراتيجي على الروح المعنوية للمدنيين، فإن مفاهيم حرب المنطقة الرمادية قد تقلل بشكل غير ملائم من العزيمة المحلية لسكان الضحايا - حتى في ديمقراطية لا يمكن فيها استخدام الإكراه الحكومي لفرض الرقابة الاجتماعية. وخلال الحرب الباردة، واجهت كل من الدنمارك والنرويج مجموعة من الإهانات والتهديدات السوفياتية بسبب بعدهما الجغرافي

عن قلب الناتو وحقيقة عدم وجود قوات حليفة متمركزة على أراضيهما. لكن المحاولات السوفياتية لإجبار أوسلو وكوبنهاجن على الخروج مع حلف الأطلسي واعتماد الحياد باءت بالفشل في النهاية. وفي الآونة الأخيرة، يمكن القول إن تصرفات روسيا ضد أوكرانيا عززت وحدتها الداخلية بدلًا من إضعافها، على الرغم من الانقسامات اللغوية والسياسية بين الشرق ذو التوجه الروسي وبقية البلاد. في الواقع، ربما يكون بوتين قد قوّض بشكل متناقض النفوذ الروسي في أوكرانيا بجعل بلاده عدوًا مشتركًا.

وتشير الأمثلة التاريخية لما يُسمّى الآن بحرب المنطقة الرمادية إلى أن التفوّق المفترض للأنظمة الاستبدادية والشمولية على الديمقراطيات الليبرالية في تخطيط السياسات والاستراتيجيات طويلة الأمد وتنفيذها هو أسطورة. وتنطوي أي محاولة لاستغلال القوات بالوكالة على مخاطر مصفوفة في نظرية الموكل والوكيل، حيث يكتشف رعاتهم أن المساعدات المالية والعسكرية لا تمنع المتلقين من متابعة مصالحهم وأهدافهم، وغالبًا على حساب رعاتهم. ومن المحتمل أن تكون اغتيالات السياسيين الانفصاليين وزعماء الميليشيات في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبية جزءًا من جهد تقوم به المخابرات العسكرية الروسية وأجهزة الأمن لفرض السيطرة على وكلائها. لكن موجة المشاعر القومية والعسكرية الروسية التي استغلها بوتين - على الأقل في تجنيد "متطوعين" للقتال في دونباس – قد تهدد الاستقرار الداخلي لروسيا على المدى الطويل.

وتطرح حملات المنطقة الرمادية أيضًا مشكلة ما يسمّيه روري كورماك وريتشارد ج.ألدريتش "الإنكار غير المعقول". أثناء شن حرب المنطقة الرمادية، لا تستطيع الدولة في كثير من الأحيان إخفاء مشاركتها بشكل فعّال - كما هو موضح، على سبيل المثال، من خلال الضربات الجوية المتكررة التي شنتها "إسرائيل" ضد أهداف حزب اللّه خلال الحرب الأهلية السورية. علاوة على ذلك، على المدى الطويل، تميل هذه الحرب إلى أن تأتي بنتائج عكسية من الناحية الاستراتيجية. فمنذ عام 2011، استندت تصريحات السياسة الخارجية للصين إلى أساس "صعودها السلمي"، بحيث يمكن أن تظهر كقوة عالمية دون تهديد جيرانها أو إثارة ذلك النوع من الصراع العالمي بين الدولة المهيمنة والمتحدي الذي اتسمت به في السابق انتقالات القوى العظمى. ومع ذلك، فإن سعيها الواضح للمطالبات الإقليمية - بما في ذلك العمليات البحرية من قبل خفر السواحل - خدم في استعداء الجيران فقط مثل الفلبين وفيتنام،

وتقوية العلاقات القائمة أو النامية مع الولايات المتحدة، المنافس الجيوسياسي الرئيسي للصين.

وتملك عمليات المنطقة الرمادية وجهين جديرين بالملاحظة يحتمل أن يتجنّبا مخاطر التصعيد. أولًا، إذا عرضوا وسيلة "للتقدم من دون هجوم"، فإنهم أيضًا يسمحون للجناة بالوسائل الكفيلة بوقف خسائرهم والانسحاب دون إلحاق ضرر جسيم بهيبتهم يمكن أن يتكبّدوه في مواجهة عسكرية أكثر علنية. علاوة على ذلك، كما يشير أوستن كارسون، كانت الدول المتحاربة في العديد من "الحروب السرية" تدرك تمامًا أن خصومها كانوا متورطين في الخفاء، لكنهم رفضوا الإعلان عن مشاركتهم إما لتجنب الكشف عن مشاركتهم، أو لتجنب أزمة كبيرة وإمكانية حرب. ويستشهد كارسون بقرار الولايات المتحدة بالتغاضي عن مشاركة أطقم الطائرات السوفياتية على الجانبين الصيني والكوري الشمالي خلال الحرب الكورية كمثال.

وقد سمح استخدام روسيا لشركة فاغنر العسكرية والأمنية الخاصة في سوريا بدعم قوات الرئيس السوري بشار الأسد مع تقليل الخسائر في صفوف القوات المسلحة النظامية الروسية. وكان من الممكن تصوّر استخدام فاغنر كوكيل في منافسات القوى العظمى الأوسع في سوريا. وفي شباط/فبراير عام 2018، هاجم مرتزقة فاغنر فرقة عمل تابعة للجيش الأميركي ومشاة البحرية في شرق سوريا. ربما كان مالك فاغنر، الأوليغارشي يفغيني بريغوزين، قد نوى اختبار العزيمة الأميركية في سوريا، ربما لكسب تأييد بوتين إذا كان من الممكن إجبار الأميركيين على الانسحاب. وعندما اتصلت القيادة المركزية الأميركية بنظيرتها الروسية، نفت الأخيرة وجود أي قوات لها في المنطقة المجاورة. ومع ذلك، رد الأميركيون بقوة ساحقة، مستخدمين المدفعية والغارات الجوية لقمع هجوم فاغنر، مما تسبب في خسائر فادحة غير محددة. وبينما تم القضاء على مقاتلي فاغنر في هذه العملية، كانت عواقب هذا الاشتباك أقل كارثية بكثير من المواجهة المباشرة بين القوات النظامية الأميركية والروسية. وقللت وزارة الدفاع الأميركية بشكل ملحوظ من أهمية المعركة في تصريحاتها الإعلامية اللاحقة، والتي يبدو أنها تؤكد أطروحة كارسون حول السرية المتبادلة والتواطؤ بين الخصوم في النزاعات السرية.

وأخيرًا، على الرغم من أن الحكومتين الأميركية والبريطانية تركّزان على أنشطة الأعداء داخل المنطقة الرمادية، فمن المهم أن نفهم أن هذه المنطقة من العمليات العسكرية غير المعلنة توفّر فرصًا لـ "الأعداء" أيضًا. فخلال عمليات الناتو الأخيرة في أفغانستان، كانت باكستان تدعم في الوقت نفسه عملية الحرية الدائمة من خلال توفير الوصول إلى القوافل والتعاون الاستخباراتي والقيام بعمليات عسكرية ضد المسلحين في خيبر باختونخوا، بينما كانت تساعد طالبان سرًا في مواجهة قوة المساعدة الأمنية الدولية وقوات الحكومة الأفغانية. وأثناء احتلالها لأراضٍ على الحدود السورية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2019، استخدمت القوات التركية وكلاءها لمهاجمة الحلفاء الأكراد للولايات المتحدة، وفي إحدى المرات حاصرت قاعدة عسكرية أميركية بقصف مدفعي. وبالتالي قد يستخدم الحلفاء المفترضون للغرب وكذلك الخصوم عمليات المنطقة الرمادية، وقد يكون هذا أكثر صعوبة بالنسبة إلى الغرب للمضيّ قُدمًا.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon